

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة ٤١

الاثنين، ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

وأود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار إلى الجمعية، أصبحت البلدان التالية مشتركة في تقديمه: الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باكستان، البرتغال، بولندا، تايلند، تركيا، توغو، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، عمان، غابون، فرنسا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، كازاخستان، الكويت، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، مالي، مدغشقر، المغرب، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان.

لقد اضطلعت المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بدور بارز في تعزيز الديمقراطية. فالحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني المشاركة في حركة المؤتمر مصممة على اعتماد هذه المؤتمرات مصدرا للإلهام، ومنتدى لتبادل الخبرات والممارسات الصالحة، وحافزا على اتخاذ إجراءات إيجابية. إن دولة قطر، بصفتها

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيدة إيتيموفا (كازاخستان).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١١ من جدول الأعمال

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

تقرير الأمين العام (A/64/372)

مشروع قرار (A/64/L.12)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة

لممثلة قطر لعرض مشروع القرار A/64/L.12.

السيدة آل ثاني (قطر): يشرفني أن أتكلم في إطار

البند ١١ من جدول الأعمال وأن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.12 المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة".

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الذكرى الأولى من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في اجتماع غير رسمي للدورة ٦٢ للجمعية العامة.

إن دولة قطر، رئيس المؤتمر الدولي السادس، لم تتعهد بالالتزام بضمان التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمرات فحسب، ولكن أيضا تهيئة الظروف المواتية لمستقبل حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، من خلال الآليات التي أنشئت تحقيقا لهذا الهدف بحد ذاته، وعلى توفير فرص اللقاءات مع الدول الأعضاء لتبادل وجهات النظر في هذا الصدد، إدراكا منها بالحاجة إلى التحرك خارج إطار المؤتمرات الدورية، ولهذا حرصت دولة قطر على عقد اجتماعات للدول الأعضاء في حركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على هامش أعمال دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولقد عقدت دولة قطر اجتماعا وزاريا لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على هامش أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، برئاسة سعادة الدكتور خالد بن محمد العطية وزير الدولة للتعاون الدولي، لمناقشة السبل والوسائل لتعزيز الحركة وترسيخها كحركة مؤسسية كغيرها من المجموعات السياسية والإقليمية في الأمم المتحدة، وقد نظر المجتمعون في مبادرات تتعلق بمأسسة الحركة لضمان استدامتها مستقبلا، وقد نتج عن هذا الاجتماع اتفاق عام على أن التنظيم المؤسسي للحركة أصبح أمرا أساسيا لضمان فعالية المتابعة المنتظمة لتوصيات المؤتمرات الدولية للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على أن تستمر المناقشات حول الشكل والطرائق لمأسسة الحركة.

يرحب نص مشروع القرار المعروض علينا بالأعمال التي اضطلعت بها آليات متابعة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وبالجهد التي تبذلها رئاسة المؤتمر من أجل زيادة فعالية وكفاءة المؤتمر ومتابعته؛ وبتائج الاجتماعات الأربعة للمجلس الاستشاري للمؤتمر الدولي السادس، ولا سيما تنفيذ برنامج عمل المؤتمر للفترة

رئيس المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة التزمت بتعهداتها بكفالة التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمر، فقد شرعت الرئاسة القطرية في التنفيذ منذ توليها مسؤولياتها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن طريق إنشاء المجلس الاستشاري الدولي والذي ضم أعضاء رشحتهم المجموعات الإقليمية المختلفة، وعقد المجلس أربعة اجتماعات ذات إنتاجية هامة في الدوحة وفي نيويورك منذ عام ٢٠٠٧، برئاسة سعادة السيد محمد بن عبد الله الرميحي، مساعد وزير الخارجية لشؤون المتابعة في دولة قطر، لمناقشة ومتابعة تنفيذ برنامج عمل الحركة للسنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩ الذي سعينا من خلاله إلى تحقيق أهداف من أهمها تعزيز هوية وأهمية الحركة وتنشيط الحوار الدولي عن مفاهيم ومبادئ الديمقراطية وقيمها الجوهرية وتطوير وتعزيز ثقافة الشراكة مع الحكومات والاتحاد البرلماني الدولي ومنتدى المجتمع المدني الدولي المعني بالديمقراطية والأمم المتحدة، كما تم إنشاء أمانة عامة وطنية لرئيس الحركة وتشغيل موقع إلكتروني للحركة وبنك معلومات الديمقراطية، وإعداد نشرات إخبارية إلكترونية. كل ذلك جزء من برنامج الحركة الذي سعت دولة قطر من خلاله إلى وضع البنية الأساسية لكيان تنفيذي دائم يكون مسؤولا عن تنفيذ برنامج أعمال الحركة ويكون نموذجا يحتذى به من قبل الرئاسة القادمة للحركة. كما تم عقد اجتماعات على مستوى الخبراء لدراسة سبل التنسيق وتبادل المعلومات، واجتماع آخر توصل لوثيقة إنشاء وتطوير لجان وطنية للحركة معنية بالديمقراطية والتي ستتولى دولة قطر تعميمه على جميع الدول الأعضاء كوثيقة مرجعية. كما قادت دولة قطر الجهود لإقرار اليوم الدولي للديمقراطية خلال الدورة الـ ٦٢ للجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار قرار الجمعية العامة ٧/٦٢ المتخذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وتيسير

الفرصة لتقديم التهنئة لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية على قرارها استضافة المؤتمر الدولي السابع والتأكيد على مواصلة بذل المساعي لضمان استمرارية التنفيذ المنهجي لتوصيات المؤتمرات الدولية السابقة للحركة.

لقد أجرى وفد دولة قطر مؤخرا جلساتي مشاورات غير رسمية للدول الأعضاء حول مشروع القرار المعروض علينا. ونغتنم هذه الفرصة لعرب عن شكرنا للوفود التي شاركت في هذه المشاورات على جهودها ومشاركتها البناءة. وتود دولة قطر، بصفتها رئيسا للمؤتمر الدولي السادس، أن تعرب عن امتنانها لجميع الدول الأعضاء الذين أيدوا مشروع القرار هذا، ونرجو أن ينضم أكبر عدد من الدول إلى مقدمي مشروع القرار اليوم متطلعين لاعتماده في جلسة اليوم بتوافق الآراء.

السيدة دنلوب (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

قبل نيل البرازيل استقلالها في عام ١٨٢٢، كافحت حركات سياسية عديدة من أجل الاستقلال. في عام ١٧٨٩، تبنّت إحدى تلك الحركات شعارا لاتينيا مقتبسا من قصيدة فيرجيل الأولى المعنونة "الحرية ولو جاءت متأخرة". وحين أصبحت البرازيل جمهورية في عام ١٨٨٩ طُبع ذلك الشعار فوق علم إحدى ولايات الاتحاد. وبعد مرور مائتي عام على ذلك الوقت، تفخر البرازيل بكونها كديمقراطية موحدة. لقد أهدت مثل الحرية والديمقراطية تلك العديد من ذوي الرؤى لا في بلدنا فحسب، بل في جميع أنحاء العالم.

ونحن البرازيليين، نتفهم تماما أهمية الديمقراطية والحرية الأساسية وملتزم التزاما كاملا بتطبيقها. وعليه، ندعم جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء لتعزيز البرامج المكرسة لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها، والتي تأخذ في الاعتبار النهج الابتكارية وأفضل الممارسات.

٢٠٠٧-٢٠٠٩ وبنعقاد المؤتمر الوزاري لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على هامش دورة الجمعية العامة الرابعة والستين، الذي نظر في مبادرات متعددة بشأن استدامة الحركة في المستقبل. كما يجدد مشروع القرار دعوته إلى متابعة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وذلك بدعوة أصحاب المصلحة جميعا إلى إبلاغ الأمين العام بالإجراءات التي يتم اتخاذها تحقيقا لهذه الغاية. ويعكس ذلك الأهمية التي توليها دولة قطر، بصفتها رئيس المؤتمر الدولي السادس بكفالة المتابعة الفعالة والناجعة للتوصيات التي تم اعتمادها هناك. ويلاحظ مشروع القرار أيضا الإنجاز الذي حققه المؤتمر الدولي السادس برئاسة دولة قطر المتمثل في اعتماد يوم ١٥ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للديمقراطيات. كما يؤكد مشروع القرار مجددا الدور الأساسي الذي تؤديه البرلمانات والمشاركة الفعالة لمنظمات المجتمع الدولي ووسائل الإعلام وتفاعلها مع الحكومات على جميع المستويات من أجل تعزيز الديمقراطية. كما يطلب مشروع القرار المعروض علينا اليوم إلى الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية، ويطلب إلى الأمين العام بحث الخيارات الرامية إلى تعزيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للدول الأعضاء في سبيل توطيد الديمقراطية، بما في ذلك تقديم الدعم لرئيس المؤتمر الدولي السادس.

ونظرا لقرب انتهاء رئاسة دولة قطر لحركة المؤتمر الدولي السادس بعد برنامج حافل بالإنجازات، يرحب مشروع القرار المعروض أمامنا اليوم بقرار حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية استضافة المؤتمر الدولي السابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في عام ٢٠١٠، ويدعو الأمين العام والدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وسائر المنظمات الحكومية الدولية إلى التعاون في عقد المؤتمر الدولي السابع. ونغتنم

وهذا شيء لن نتخلى عنه. ومع أن لدينا ١٠٠ مليون ناخب، فجميع ممثلينا منتخوبون فعلا بالاقتراع السري على كل المستويات الحكومية. وتعمل الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى بحرية. وفضلا عن ذلك، أعلنت في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، النتائج غير المتنازع عليها بعد بضع ساعات من إغلاق صناديق الاقتراع، حيث طورت البرازيل نظاما الكترونيا سريا للتصويت يسمح بنشر النتائج مباشرة.

لذلك يعمل أعضاء البرلمان لدينا وفقا لولايات منتخبة. وقضاتنا يخضعون لاختبارات علنية قبل تعيينهم. ودستور البرازيل لعام ١٩٨٨ يقر الحريات الأساسية في التعبير وتكوين الجمعيات.

نؤيد بالكامل دور الجمعية العامة في تشجيع الحكومات على تعزيز البرامج الوطنية من أجل تعزيز وتوطيد الديمقراطية، بما في ذلك من خلال زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي. والأهم من ذلك، ونظرا للمعنى الخاص للديمقراطية والحرية لدى البرازيليين، سنواصل دعم جهود منظومة الأمم المتحدة لتطوير الحكم الديمقراطي وبناء وتعزيز الحوار الوطني الشامل والمصالحة في البلدان التي قد يلزم فيه ذلك.

السيد أوشير (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة لجهود الحكومات في تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/64/372). وكما بين التقرير، أحرزت الدول الأعضاء تقدما جيدا في تعزيز وتوطيد الديمقراطية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وبما أن الديمقراطية تمثل أحد المبادئ الرئيسية والقيم الأساسية للأمم المتحدة التي يركز عملها عليه، فإن دعم منظومة الأمم المتحدة حيوي بالنسبة للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/64/372). ونحن نقدر جهوده المستمرة والمساعدات المقدمة من جميع أجهزة الأمم المتحدة إلى الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، التزاما منها بسيادة القانون وبالقيم والمبادئ الأساسية العالمية للأمم المتحدة.

لقد رحبنا بتخصيص ١٥ أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للديمقراطية، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الاحتفال بهذا اليوم يمثل تذكيرا بأهمية الديمقراطية. وفضلا عن ذلك، نقدر تقرير الأمين العام وتوصياته الهادفة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في تقديم المساعدة للديمقراطية.

كما نود أن ننوه ونشيد بقيادة دولة قطر بصفتها رئيسة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونقدر كل التقدم المحرز خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيما عملية إضفاء الطابع المؤسسي على الحركة. وقد كان التزام دولة قطر محوريا في تعزيز أهداف المؤتمر الدولي.

ويشرف البرازيل أن تكون من بين المشاركين في تقديم القرار ٧/٦٢ ومشروع القرار A/64/L.12، الذي جرى عرضه اليوم.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أهنئ جارتنا في أمريكا الجنوبية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، على تولي قيادة المؤتمر السابع. ونتمنى لها بكل إخلاص موفور النجاح في رئاستها للمؤتمر.

وكما ذكرنا ذات مرة الرئيس لولا، فإن البرازيل ديمقراطية تعزز بسكانها المتعددي الأعراق ولها تراث غني ومتنوع الثقافات ولكنها تتشاطر إحساسا قويا بالهوية القومية. ونحن نعيش بسلام في الوطن ومع البلدان المجاورة،

إصلاح النظام السياسي والاقتصادي للدولة. ونؤمن بأن النظام الديمقراطي للحكومة هو النموذج الأمثل لضمان إطار الحريات الذي يسعى فيه لإيجاد الحلول للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها مجتمعنا. لذلك نعتقد أن توطيد الديمقراطية يجب أن يتم من خلال الإصلاح الاقتصادي المستدام الذي يهدف إلى رفع مستوى حياة الشعب. إن التنمية البشرية من الأهداف التي تصدر جدول أعمال حكومة منغوليا، وقد كرر رئيس الوزراء تأكيد ذلك في خطاب تنصيبه في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

إن حملتنا الثابتة نحو توطيد الديمقراطية في وطننا قد حظيت باعتراف المجتمع الدولي. واستضافت منغوليا بنجاح المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في عام ٢٠٠٣ وتولت رئاسة تلك الحركة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ونفخر بكوننا حاليا عضوا في المجلس الاستشاري للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ومنغوليا عضو أيضا في المجموعة الداعية لحركة دولية أخرى من أجل الديمقراطية، وهي جماعة الديمقراطيات، ونحن نشعر بالامتنان لقرار الجماعة أن تتولى منغوليا رئاستها اعتبارا من عام ٢٠١١.

كذلك نعرب عن امتناننا للأمين العام بان كي - مون على اختيارنا عضوا في المجلس الاستشاري لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وبصفتها أحد المقدمين الرئيسيين للقرار ٧/٦٢، احتفلت منغوليا باليوم الدولي للديمقراطية في ١٥ أيلول/سبتمبر من هذا العام، وعلى مدى أيام فتح البرلمان أبوابه للجمهور وأجرت منظمات الشباب مناقشة مواضيعية حول قضايا الديمقراطية والتسامح السياسي وآفاق مستقبل الديمقراطية في منغوليا. وشرعنا أيضا بحملة توعية بالديمقراطية تستمر لمدة ثلاثة أشهر في كل أنحاء البلاد.

ومنذ عام ١٩٩٤، عندما اعتمدت الجمعية العامة قرارها الأول بدعم للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (القرار ٣٠/٤٩)، زاد دعم الأمم المتحدة وما تقدمه من مساعدة في مجال تعزيز الديمقراطية سواء في نطاق ذلك الدعم أو في مضمونه. ويشمل هذا الدعم المساعدة الانتخابية، ودعم عمليات وضع الدساتير، وتعزيز مؤسسات الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان ومبادرات مكافحة الفساد، وتحسين الاستجابة للمسائل الجنسانية وتمكين المرأة، وتعزيز المشاركة المجتمعية في العمليات الديمقراطية، والقيام بالمساعي الحميدة للتغلب على الأزمات السياسية ومنع تصعيدها.

ويشيد وفد بلدي بإنشاء فريق خبراء الوساطة الاحتياطي ضمن وحدة دعم الوساطة في إدارة الشؤون السياسية، في العام الماضي، والمعني بطائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك تقاسم السلطة والثروة، ووضع الدساتير وإدارة الموارد الطبيعية. ومن شأن هذا الفريق أن يلبي احتياجات الدول الأعضاء بوصفه رافدا للخبرات الرفيعة المستوى في المجالات ذات الصلة، ويتم عمله في الميدان مباشرة بناء على طلب الدول الأعضاء.

وما فتئت منغوليا تحظى بالتعاون النشط والمثمر في توطيد مكتسباتها الديمقراطية مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز أوسلو للحكم التابع له، وإدارة الشؤون السياسية وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، بالإضافة إلى الاتحاد البرلماني الدولي والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

وتحل هذا العام الذكرى السنوية العشرون لانطلاقة الثورة الديمقراطية في منغوليا. وبالنسبة لنا كانت تلك سنوات شاقة، ولكنها سنوات مجزية وحافلة بالتعلم والعمل، وتميزت ببناء مؤسسات ديمقراطية قوية، واقترنت بجهود

ثانيا، يرحب وفدي بتوصية الأمين العام بتشجيع التكامل بين المؤتمر الدولي للديمقراطية الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات. وأثناء رئاستها للمؤتمر الدولي للديمقراطية للفترة من عام ٢٠٠٣ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، حاولت مغوليا أن تقرب بين الحركات الديمقراطية العالمية، في جملة أمور، بتقديم توصيات ذات صلة في الوثيقتين الختاميتين لكلا المؤتمر الدولي للديمقراطية والمجتمع الوزاري، وهي تحري مشاورات وتضع ورقة غير رسمية لذلك الغرض.

واليوم نرى أن الزخم يتجمع لصالح استكشاف السبل لإمكانية التعاون بين الحركتين العالميتين للديمقراطية، المؤتمر الدولي للديمقراطية الجديدة أو المستعادة ومجتمع الديمقراطيات. وكما نعلم، جعلت الرئاسة الجديدة للمجتمع، لبتوانيا، من التآزر مع المؤتمر الدولي للديمقراطية إحدى أولوياتها. واقترح الأمين العام أيضا في تقريره تقديم المساعدة في هذا الصدد. ولذلك، نعتقد أن الظروف ملائمة للمزيد من المناقشات بشأن إمكانية التعاون بين المؤتمر ومجتمع الديمقراطيات.

ونعتقد أيضا أن الجهود الدولية المبذولة لتعزيز الديمقراطية ستفيد كذلك إذا تمتع المؤتمر بالتعاون والتنسيق القويين على الصعيد المتعدد الأطراف مع الجهات الفاعلة الأخرى، على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا والاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية والشراكة الديمقراطية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وغيرها.

ثالثا، بالنسبة لكفالة متابعة فعالة بين المؤتمرات التي يعقدها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة، فإنه ينبغي كذلك زيادة الممارسات والخبرات التي تراكمت في الماضي،

ومنذ اجتماع مانايلا، توسّع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بحيث أصبح حركة عالمية حقا. ونحن نرحب بتشديد قطر، بصفتها رئيس المؤتمر، على ضمان إجراء متابعة منتظمة لقرارات المؤتمر السادس وتنفيذها، على النحو الذي ينعكس في برنامج العمل ذي الصلة. فلقد أثبتت النتائج المثمرة التي تمخضت عنها الاجتماعات الأربعة التي عقدها المجلس الاستشاري للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة أنها تعود بالفائدة على تلك الآلية. ونشيد أيضا بجهود الرئاسة في إنشاء أمانة وطنية، وموقع على الإنترنت وقاعدة للبيانات المتعلقة بالديمقراطية تابعة للمؤتمر لتيسير تبادل التجربة والخبرة فيما بين الدول بشأن جهودها في إرساء الديمقراطية.

إننا إذ نناقش الدعم المتعدد الأوجه الذي تقدمه منظمات أسرة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون للجهود التي تبذلها الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، اسمحوالي بأن أشاطركم بعض الأفكار فيما يتعلق بالتوصيات والملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام.

أولا، فيما يتعلق بضمان استمرار الزخم والتأييد لليوم الدولي للديمقراطية، استنادا إلى الدعم الذي تم الإعراب عنه على نطاق واسع على الصعيد العالمي خلال السنتين الماضيتين للاحتفال بهذه المناسبة الهامة، قد يكون من المستصوب تعيين موضوع محدد كل سنة كي تسخر منظمات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء جهودها بصورة أكثر منهجية. وفي عام ٢٠١٠، عندما نركز على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، قد يختار المجتمع الدولي الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية بتسليط الضوء على إنجازات الديمقراطية، وبالتحديد في الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية.

الإثباتية للألفية، ولاحظ أن منغوليا كانت أول بلد يعتمد الهدف ٩ من الأهداف الإثباتية للألفية المعني بتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد الحكم الديمقراطي وعدم التسامح إطلاقاً مع الفساد. ويمكن أن تكون تلك المبادرة الرائدة، التي دعمها صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أداة مفيدة في ضمان إدماج المساعدة الديمقراطية بصورة أكثر فعالية في عمل الأمم المتحدة، وهكذا نحقق المزيد من الاتساق والتنسيق في الجهود التي تبذلها المنظمة.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر مرة أخرى الاقتراح الذي قدمه وفدي في الدورة الثالثة والستين ومفاده أن من المستحسن إجراء دراسة عن التنسيق والاتساق المشركين بين الوكالات في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الديمقراطية. وفي رأينا، ينبغي لتلك الدراسة أن تقدم اقتراحات وتوصيات عملية بشأن توحيد الإجراءات التي يتخذها مختلف أصحاب المصلحة في الأمم المتحدة لتعزيز الديمقراطية وتحقيق المزيد من الاتساق في هذه الإجراءات.

ويعتقد وفدي أيضاً أنه يمكن للجمعية العامة أن تناقش المسائل والتوصيات التي أثارها تقرير الأمين العام، لا سيما ما يتعلق منها باتساق وتنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية من خلال مناقشة مواضيعية. ولن يؤدي ذلك إلى إشراكنا في مناقشة شاملة للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية فحسب، بل يسهم أيضاً إسهاماً فعالاً في تنفيذ مشروع القرار A/64/L.12، الذي سيعتمد عما قريب، بشأن الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للجهود المتعلقة بالديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

وفي الختام، أود بالنيابة عن حكومتي أن أهنيئ قطر على ترؤسها الحركة بنجاح في فترة السنوات الثلاث

لا سيما منذ المؤتمر الخامس. وكما يذكر تقرير الأمين العام، كانت متابعة المؤتمر الخامس فعالة في تنفيذ قرارات مؤتمر أولانباتار من خلال تقديم عدد من المبادرات الريادية بصفتها متابعة موضوعية للمؤتمر الخامس، وهي تضمنت وضع مؤشرات للحكم الديمقراطي بملكية وطنية وإعداد ورقة المعلومات القطرية ووضع خطة عمل وطنية لترسيخ الديمقراطية في منغوليا. وتبادلنا خبراتنا في مجال المتابعة مع البلدان الأخرى ومع خبراء الديمقراطية في مؤتمر متابعة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في أولانباتار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وكذلك في المؤتمر السادس المعقود في الدوحة.

رابعاً، ويعتقد وفدي أن إضفاء الصبغة المؤسسية على المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة مسألة أساسية لضمان المتابعة الفعالة والمنهجية للتوصيات التي اعتمدت في كل مؤتمر ولإنعاش الحركة في القرن الحادي والعشرين. ولبناء آليات مؤسسية دائمة للنهوض بالمركز السياسي للمؤتمر الدولي للديمقراطيات، نحتاج إلى أمانة عامة صغيرة الحجم وفعالة في نيويورك، مقرونة بصندوق استثماري لتمويل أنشطة المؤتمر. وفي هذا الصدد، نشيد باستعداد الأمين العام لدعم إضفاء الصبغة المؤسسية على الحركة.

خامساً، ومع ازدياد الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد، أصبح تعزيز المساعدة الديمقراطية التي تقدمها الأمم المتحدة ومعالجة اتساقها وتنسيقها مسائل هامة في مناقشتنا. وفي هذا الصدد، نرحب بالمذكرة الإرشادية بشأن الديمقراطية التي أصدرها الأمين العام مؤخراً.

لقد شدد رئيس منغوليا في الخطاب الذي ألقاه في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر (انظر A/64/PV.8) على الديمقراطية لكونها تشكل جزءاً لا يتجزأ من الأهداف

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حقق بلدنا النجاح المدوي في التغلب على اللامساواة على قارتنا.

حققت فتزويلا فعلا الهدف الإنمائي للألفية، وهو هدف الحد من الفقر المدقع. لقد حددت لاتينوباروميتر، وهي منظمة تجري استطلاعات للرأي العام في أمريكا اللاتينية، بلدنا بوصفه أحد البلدان الأكثر ديمقراطية في المنطقة. وتضع تلك المنظمة فتزويلا أيضا في المرتبة الأولى من ناحية المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، من قبيل تكافؤ الفرص والضمان الاجتماعي وتوزيع الإيرادات وفرص العمالة.

إن تقريرَي عام ٢٠٠٨ للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يؤكدان فهم رجال ونساء فتزويلا أن الديمقراطية المعززة لبلدنا تتمتع بالدعم الشعبي الواسع. واليوم تتمتع جميع القطاعات السياسية والاجتماعية بالحريات الديمقراطية والحقوق المدنية والسياسية التي لم تكن متصورة في الماضي. خلال السنوات الـ ١١ الماضية، على سبيل المثال، جرت في عهد حكومة الرئيس هوغو شافيز فرياس ١٢ عملية انتخابية وطنية، بما في ذلك ثلاثة انتخابات رئاسية وخمسة استفتاءات شعبية، كان أحدها إجراء استفتاء بشأن إقالة الرئيس. ولذلك يمكننا القول إن فتزويلا تحتل المرتبة الثانية في السجل العالمي للانتخابات.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

وبروح إعلان الدوحة الصادر عن المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عقد في الدوحة في ٢٠٠٦، تعيد جمهورية فتزويلا البوليفارية التأكيد على ثراء وتنوع النظم الديمقراطية حول العالم، وتؤكد على أهمية الإصلاحات الديمقراطية المضطلع بها وفقا للخصوصيات الوطنية والإقليمية والدينية والثقافية لكل بلد.

الماضية، وأن أرحب بفتزويلا بصفها مستضيفة المؤتمر الدولي السابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

السيد فاليريو بريسانيو (جمهورية فتزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نحن ممتنون لقيام عدد من البلدان، من خلال مشروع القرار A/64/L.12، الذي سيعتمد عمّا قريب، باقتراح جمهورية فتزويلا البوليفارية لرئاسة المؤتمر الدولي السابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١. ونحنى دولة قطر وممثليها الدائم، السفير ناصر عبد العزيز النصر، على أوجه التقدم التي تحققت خلال فترة رئاسة قطر للحركة. ونبرز من بينها تعيين الأمم المتحدة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية، والتنظيم الناجح للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة المعقود في قطر في عام ٢٠٠٦، والاجتماع الوزاري المعقود أثناء المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة" (A/64/372).

إن برامج السياسات العامة المبتكرة التي يجري تنفيذها في فتزويلا وضعت الأساس لجهودنا لبناء ديمقراطية مع إقامة العدالة الاجتماعية. وهذه البرامج، التي تستهدف في معظمها المحرومين والفقراء والمستبعدين دائما، قد نُشِطت وبعثت الديمقراطية الفتزويلية من جديد.

تعزز الحكومة الفتزويلية البرامج الاجتماعية التي يُقصد بها تناول الأسباب الجذرية للمشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي تواجه المجتمع. لقد حققت إنجازات كبيرة تحقيقا لذلك الهدف في فتزويلا. ووفقا لليونيسكو، فإن الأمية مُحيت في بلدي بفضل الجهود المتضافرة لحكومة بلدي والتعاون الذي لا مثيل له المقدم من جمهورية كوبا الشقيقة. ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا

البلدان في تقاسم تجارب الديمقراطية التي مرت بها وفي تحديد الوسائل لتعزيز الديمقراطية التعددية والقائمة على أساس المشاركة. وتطلع قدما إلى إضفاء الطابع المؤسسي على أنشطة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

والهند هي الديمقراطية الكبرى في العالم، ونحن نعتز بتمسكنا بأرفع تقاليد الديمقراطية منذ استقلالنا قبل ما ينيف عن ٦٠ سنة. ولدينا ارتياح على نحو خاص من الطريقة التي تجري بها انتخاباتنا. في السنوات القليلة الماضية بدأنا في استعمال آلات التصويت الالكترونية. وسمح ذلك للجنة الانتخابات في بلدنا بإعلان النتائج خلال ساعات من بدء عملية فرز الأصوات، على الرغم من أن الدوائر المستهدفة يتكون كل منها بالمتوسط مما ينيف عن مليون من الناخبين. قبل أشهر قليلة انتخبنا لوك سبحا الخامس عشر، وهو مجلس النواب في البرلمان، بطريقة هائلة انطوت على أكثر من ٧٠٠ مليون ناخب مارسوا حقهم في انتخاب ٥٤٣ عضوا في البرلمان.

ونعتز أيضا بحدوث عملية ديمقراطية أخرى على المستوى الشعبي في الهند. لقد كان لنا نظام مؤسسي للحكم الذاتي المحلي في الهند الريفية منذ ١٩٩٣ من خلال نظام بانتشاياتي راج. وإحدى السمات الفريدة لهذا التمكين الشعبي هي مكون التمكين الجنساني، الذي ينطوي على حجز ثلث المقاعد المنتخبة للنساء. ونتيجة عن ذلك، لدينا أكثر من مليون من النساء الممثلات المنتخبات في البلد.

تظهر تجربتنا أيضا أن الديمقراطية أداة قوية لإشراك الناس على نحو ناجح في التصدي لتحديات التنمية. إنها تسمح للناس بالمشاركة بنشاط في توجيه طموحاتهم وبالتأثير في إجراءات الحكومة في ذلك التوجيه. وتكفل أيضا صوتا للقطاعات الأكثر ضعفا في المجتمع. وتجربتنا تؤكد أيضا صدق حقيقة أن تنفيذ السياسات الإنمائية والإصلاحات الاقتصادية

وتعيد فتويلا، وهي تذكر بإعلان الدوحة، التأكيد على اعتقادها بأن إرادة الشعب ذي السيادة مسؤولة عن إنشاء المؤسسات الديمقراطية وبأنه لا يوجد، نتيجة عن ذلك، طراز وحيد للديمقراطية أو مجموعة وحيدة من المؤسسات الديمقراطية. ثمة تنوع ثري من الديمقراطيات حول العالم.

تعيد فتويلا التأكيد على أهمية أن يقوم المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة بالتنسيق الخلاق لأنشطة الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية والشعبية في العالم بغية تعزيز وتوطيد الديمقراطيات حول العالم. وتشكر فتويلا مرة أخرى الدول الأعضاء على تأييدها تولينا رئاسة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وهي ملتزمة التزاما قويا بتعزيز هذا التحرك بالمساعدة من الدول الأعضاء.

السيد واجمير (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية

أود أن أهنيء وفد قطر على عرضه لمشروع القرار (A/64/L.12) بشأن أهمية دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر قطر على رئاستها القديرة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة خلال السنوات الثلاث المنصرمة، وأود أن أطمئن فتويلا على دعمنا خلال رئاستها القديرة لهذه العملية.

لقد قطع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة شوطا طويلا منذ إنشائه، باشتراك ١٣ بلدا فقط، في مانيلا منذ ما ينيف عن ٢١ سنة. واليوم تتمتع العملية بمشاركة ما ينيف عن ١٠٠ بلد في نشاطاته، وهو مفتوح باب العضوية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يؤكد ذلك أهمية مبادئ وأغراض المؤتمر ونجاح هذه المبادرة. ويسعدنا أيضا أن نلاحظ أن هذه العملية ساعدت

ضمن إطار تنفيذ القرار ٧/٦٢. ووفدي يرحب بهذه التطورات، التي تدلل على حيوية الحركة وعلى التزام المجتمع الدولي، خاصة الأمم المتحدة، بالعمل على نجاحها. وعلى وجه التحديد كان من دواعي ارتياح وفدي المشاركة في الاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، المبادرة الميمونة التي اعتمدت في المؤتمر السادس لحركة الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في الدوحة بقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

الأمم المتحدة تأسست على مبادئ تعطي ضمانات وحماية لكرامة وقيم كل إنسان، وتمهد للظروف اللازمة للنهوض بالسلام الدائم والتنمية المستدامة. وإن التعليقات التي استمعنا إليها حتى الآن تؤكد، من ناحية، وجود توافق متنام في الآراء على القيم الأساسية التي تدسم الديمقراطية، ومن ناحية أخرى، الحاجة إلى أن تمضي كل أمة قدما بحصافة وحذر عندما تتكيف مع طبيعة ووتيرة خطى توطيد عملياتها الديمقراطية. لا يوجد نموذج صالح للجميع، وإن الممارسات الديمقراطية المختلفة يجب أن تحترم الظروف الخاصة لكل شعب ولكل ثقافة.

وهكذا، فإن الأمم المتحدة لا يسعها إلا تشجيع الديمقراطية وإدامتها وتعويضها أينما ظهرت إمكانية النهوض بها من خلال شتى أشكال المساعدة. إن كل البلدان تحتاج إلى تلك المساعدة إذ لا يكون من الواضح دائما أن المبادئ الديمقراطية تحظى بالاحترام الكامل في كل أنحاء العالم. ويصح القول أيضا إن العملية الديمقراطية عملية طويلة الأمد وجديرة بالجهود المبذولة لإتقانها.

وتوغو بدورها حظيت دائما بتلك المساعدة من الأمم المتحدة. وحتى قبل أن ننال سيادتنا الوطنية ساهمت هذه المساعدة بتنظيم المشاورات التي ساعدت على تقرير مستقبلنا، وما فتئنا، بعد استقلالنا، نستفيد من تلك المساعدة

المتسمة بروح المبادرة، عندما تقرن بممارسات الديمقراطية التحررية، تؤدي إلى استقرار البلد عموما وإلى نموه.

والهند، باعتبارها بلدا ناميا، تتمتع بقدر فريدة على فهم المشاكل التي تواجهها البلدان النامية الأخرى عندما تعانق الديمقراطية. ولقد دأبنا على إتاحة خبراتنا وقدراتنا المؤسسية وبنيتنا التحتية التدريبية للأمم التي تشاطرنا قيمنا ومعتقداتنا الديمقراطية والتي تود أن تستفيد من تجارب الديمقراطيات الأخرى.

وفي هذا السياق، نفخر بكوننا أحد المساهمين الرئيسيين في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية وعضوا في مجلسه الاستشاري. وما فتئنا نقدم أيضا خبراتنا على الصعيد الثنائي ومن خلال المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، تعزيزا للمثل الديمقراطية العليا وسيادة القانون. كما دأبنا على تقديم دعم متواصل لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ميدان الحكم الصالح.

والهند تلتزم التزاما قويا بالقيم والمبادئ الأساسية المهمة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وسنواصل دعم المؤتمر وتقديم المساعدة الضرورية لتوطيد أركانه وتقويته ومساندته أكثر.

السيد منان (توغو) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، إنه دائما لمصدر سرور عظيم لوفد توغو أن يراكم توجهون دفة أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بهذه المهارة والروح العملية الواقعية والحكمة.

وفد توغو يسره أن يشارك في المناقشة الجارية بشأن هذا البند.

إن تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/64/372) ينوه بالأنشطة الكثيرة المضطلع بها على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف

المنصوص عليها في الدستور وفي قانون الانتخابات بحرية الإدلاء بأصواتهم. ولبلوغ تلك الغاية، وللنهوض بالحوار فيما بين العناصر السياسية في بلدنا، وبفضل استحداث رئيس جمهورية بوركينافاسو بلايس كمباوري، ميسر الحوار فيما بين التوغوليين، تم تعديل قانون الانتخابات بتوافق الآراء للتخفيف من صرامة شروط الأهلية للتصويت.

وبالإضافة إلى ذلك تم تشكيل مفوضية الانتخابات الوطنية المستقلة وكُلفت بتنظيم الانتخابات والإشراف عليها. وقد قامت هذه الآلية، الحاسمة لتنظيم انتخابات رئاسية موثوق بها وفقا للمعايير الدولية في عام ٢٠١٠، بانتخاب أعضاء مكتبها وباشرت فعلا أعمالها. وقد شدد رئيس دولتنا في خطابه أمام السلك الدبلوماسي في بداية العام على أن حكومة توغو لن تدخر جهدا لكفالة نجاح الانتخابات الرئاسية المقبلة، التي سترسخ المكاسب التي حققتها فعلا الديمقراطية التوغولية.

نعرف جميعا أن الطريق إلى الديمقراطية محفوف بالمصاعب وأن أصعب مهمة تكمن في إقناع جمهور المواطنين بأن الديمقراطية تفرض مسؤوليات على الجميع وأنها تمثل دائما، في المقام الأول، مسعى متطورا باستمرار. الديمقراطية عملية متطورة معرضة للتأثر بالاختلالات الاجتماعية ويجب علينا أن نتأثر في جهودنا التي لا تكل وأن نتحلى بروح الابتكار وسعة الأفق. وذلك بلا ريب هو ما يجعل الديمقراطية تتفوق على أشكال الحكم الأخرى. إنها النظام السياسي الوحيد القادر على تصويب اختلالاته الوظيفية. ولهذا يود وفدي مرة أخرى أن يشكر شركاء توغو والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على المشاركة الحثيثة مع مفوضيتنا الوطنية الانتخابية في الإعداد لانتخاباتنا وفي مساعدة الحكومة ماليا وماديا لبلوغ تلك الغاية. ومما يثلج الصدر أن نرى اليوم أن الديمقراطيات الفتية تصبح أقوى عبر أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وستعاون توغو، من جهتها، تعاوناً

متم ما طلبناها. وتوغو، باعتبارها ديمقراطية قيد الإنشاء، تلتزم التزاما تاما بالسير نحو نظام للحكم متركز على المبادئ الديمقراطية التي ستقود، لا محالة، إلى مزيد من توطيد أركان بلد حر متحد مزدهر.

في بياني أثناء المناقشة العامة في ٢٩ أيلول/سبتمبر (انظر A/64/PV.13)، تطرقت باستفاضة إلى سياسة حكومة توغو بالإقدام على إصلاحات مؤسسية ودستورية جريئة تحظى بثناء عالمي بهدف تعزيز الديمقراطية وتقوية سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. والواقع أن تعزيز إطار الديمقراطية المؤسسي لا يمكن أن يظل مقتصرًا على التطبيق أو الاستمرارية فيما يتعلق بأبسط عناصره من خلال آليات مثل الانتخابات الدورية أو تعددية الأحزاب. إنه يتطلب حكومات تستثمر أكثر في حرية التعبير، التي تشكل عنصرا جوهريا من الديمقراطية وضمان سيادة القانون والتنمية المستدامة الناجحة. وبالتالي فإن العلاقة التكافلية بين هاتين الضرورتين - الديمقراطية والتنمية - دفعت بالحكومة والطبقة السياسية بأسرها في توغو إلى الاتفاق على القواعد الأساسية التي ستحكم الانتخابات وتوجه دفة الاقتصاد في البلد.

وبشأن هذه المسألة أعلن رئيس دولة توغو، فخامة السيد فورانغناسنغي، في خطاب ألقاه يوم ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ في أتاكبامي، وهي مدينة واقعة في وسط بلدنا، أعلن رسميا لشعب توغو وللمجتمع الدولي أنه ملتزم بثبات ببذل كل ما في وسعه لكفالة أن الانتخابات في توغو لن تتسم مرة أخرى بالعنف الدموي. وإن الانتخابات التشريعية الناجحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، التي صادق على نوازلها وموثوقيتها وشفافيتها وخلوها من العنف المراقبون الدوليون، كانت أعظم نتيجة ملموسة للعزيمة التي أبدتها حكومة توغو.

وفي الربع الأول من العام المقبل سيجري بلدي انتخابات رئاسية يتمتع فيها كل المواطنين المستوفين للشروط

الجزرية. وقد وقف الرئيس نشيد على هذه المنصة نفسها في أيلول/سبتمبر من هذا العام، وكرّر تعهده بحكومة يشكلها الشعب من أجل الشعب. وكان الانتخاب تنويجاً لفترة أربع سنوات من الإصلاح المكثف للديمقراطية وحقوق الإنسان في ملديف، التي شهدت استحداث دستور جديد، فصل بين السلطات الثلاث للحكومة، ورسّخ ضمانات حقوق الإنسان، وبشّر بسياسات متعددة الأحزاب، وعزّز وسائل الإعلام الحرة وأوجد مجموعة من الهيئات والمؤسسات الإشرافية المستقلة.

وراقبت الأمم في العالم الانتخابات في ملديف واشترك في مراقبة الانتخابات مراقبون من الكومنولث والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن فريق خبراء تقييم من الأمم المتحدة. وحظيت العمليات الانتخابية والديمقراطية الناشئة بالدعم والمساعدة المتواصلين من شركائنا. وباختصار، عملت ملديف بكفاءة لضمان أن تسود رياح الحرية والاستقلالية لأجل شعبها.

وتدرك ملديف أن الانتخاب عام ٢٠٠٨ ليس الهدف النهائي لهذه الرحلة. فانتخاب ديمقراطي واحد لا يكفي لإعلان بلداً ما أنه ديمقراطي. ومع وجود دستور جديد قيد التطبيق، تدرك ملديف الحاجة الماسّة إلى تعزيز المؤسسات الديمقراطية الناشئة، لأن التاريخ الحديث دليل على أن هناك توجّهاً بأن تنقلب الديمقراطيات الجديدة إلى حكم استبدادي. وفي الحقيقة، خلص تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ إلى أن القوة العسكرية تطيح بحكومة منتخبة واحدة كل سنة تقريباً. وشعبنا بحاجة إلى الطمأنة بأن روح الديمقراطية وُجدت هنا لتبقى.

إن الديمقراطية متداخلة مع الاستقرار السياسي والازدهار الاقتصادي. وبالتالي، فإن الديمقراطية المستدامة باهظة التكلفة من المنظور المالي. وملديف، على سبيل المثال،

كاملاً بهدف تحقيق جميع الغايات التي حددها المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في حركة هذا المؤتمر إلى أن تأخذ في الحسبان الاقتراحات التي قُدمت أثناء الاجتماع الوزاري الذي عُقد في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، لوضع روح جديدة في تلك الحركة.

وتعتقد توغو اعتقاداً راسخاً بأن تحويل المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، إلى مجموعة مؤسسية منظمة، ماثلة لمجموعات سياسية وكيانات إقليمية أخرى، سيسهم في إعادة تنشيط أعماله، وتمكين تعزيز الديمقراطية داخل دوله الأعضاء.

ولا يمكنني أن أحتتم ملاحظاتي بدون أن أحیی جميع البلدان والشعوب ذات النية الحسنة، التي تصدر هذه المبادرة، ولا سيما دولة قطر وقادتها، التي تولّت رئاسة الحركة عدة سنوات، ولم تدّخر جهداً لزيادة تعزيزها.

وأمنيتنا الكبرى هي أن تمكّن هذه المبادرات المختلفة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة من تحقيق أهدافه بشكل كامل، ومن ثم صون السلم والأمن لمصلحة سكاننا، في سياق التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

السيد محمد (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): إن الكلمات الرزينة التالية لمهاثما غاندي يتردد صداها في المجتمعات الجزرية للأرخبيل الملديفي:

”لا يمكن فرض روح الديمقراطية من الخارج. بل يجب أن تأتي من الداخل“.

قبل سنة تماماً، وقف الملديفيون في صفوف طويلة ليقترعوا في أول انتخاب ديمقراطي متعدد الأحزاب في تاريخ البلاد على الإطلاق. وقد شهدت عملية الانتخابات رقماً قياسياً لعدد الناخبين المقترعين، وفاز به الرئيس محمد نشيد، وهو الآن رئيس أول حكومة شرعية وديمقراطية لأمتنا

لدى الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦، واستضافت حتى اليوم أربعة مكلفين بولايتها.

وأودّ أن أعرب عن تقديرنا للعمل القيم جداً الذي قام به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في مساعدة الحكومة على التصدي لمخربي الديمقراطية. وفي حالة ملديف، يواصل المكتب العمل كتنفأ إلى كتف مع الحكومة لتسهيل إذكاء الثقافة الديمقراطية في ملديف.

ومع أن الأمم المتحدة لم تضع معاهدة محددة بشأن الديمقراطية، فإن القانون الدولي ينص على مبادئ ديمقراطية من خلال الاتفاقيات القائمة، وبخاصة القانون الدولي للحقوق. والمعايير المتعلقة بالمساواة، وعدم التمييز والحقوق والحريات الأساسية، بما فيها الحق في التصويت والمشاركة السياسية، هي معايير محصنة، تحدد المقاييس الديمقراطية لجميع الناس عبر العالم. لذا، بوصفنا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، نحتاج إلى العمل معاً باتساق، لضمان ترجمة الحقوق والحريات، التي اتفقنا عليها عالمياً، بصورة كاملة إلى حقيقة واقعة لدى شعبنا.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أذكر أن ملديف ظلت داعمة متحمسة للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويشكل هذا المؤتمر منتدى أساسياً تتقاسم فيه البلدان الخبرات وتشارك في حوار فعال بشأن سبل تعزيز الديمقراطيات الهشة. ولهذا السبب، فإن ملديف فخورة بأن تقدم مشروع القرار المعروض علينا اليوم.

إن التشريع الفعال، والقضاء الحر، والانتخابات الحرة والتزبئة والمجتمع المدني الحيوي هي حصون الديمقراطية. ونحن نشعر بشوق متجدد إلى التغيير الديمقراطي في جميع أرجاء العالم. ولهذا، فإنه، في نهاية المطاف، اختبار حيوي للمجتمع الدولي، ليكفل استمرار هبوب رياح الديمقراطية عبر أراضينا.

تختبر الأزمة المالية العالمية الجارية، ولهذا، جرى استحداث تدابير تقشُّمية قاسية لإنقاذ البلد من انهيار اقتصادي. وهناك ثغرات قانونية في مجالات هامة، من شأنها أن تعزز سيادة القانون وتكفل حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والمطلوب آليات معززة لمكافحة الفساد وضمان المساءلة والإدارة الرشيدة.

ومن المؤسف أن الديمقراطيات الجديدة غير مستقرة أصلاً في مراحلها المبكرة. ويساورنا القلق حيال إمكانية استسلام الديمقراطية الجديدة لبذور التطرف التي يجري غرسها في جيوب مجتمعاتنا العميقة. وإذا لم تُعالج هذه العناصر، ستشكل تهديداً خطيراً للعمل السلس لنظامنا الديمقراطي الغض.

وفي خضمّ الضائقة الاقتصادية والمسائل الاجتماعية الناشئة، تحرص الحكومة على المساعدة والدعم من المجتمع الدولي، لضمان قدرتنا على توفير حياة أفضل لشعبنا الذي عمل من أجلها. وكانت لدى ملديف دائماً ثقة بالإرادة الطيبة لدى شركائنا الدوليين. وما فتئت نصيراً قوياً لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية منذ نشأته. والأموال المتجددة ضرورية لتطوير قدرة مجموعات المجتمع المدني، وبخاصة في الديمقراطيات الناشئة مثل ملديف. والأنشطة المتطورة للمجتمع المدني توفر الكابح اللازم ضد انقلاب الديمقراطية.

وينبغي تقديم الدعم أيضاً لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، لتمكينه من معالجة المسائل الناشئة. وتعتقد ملديف أن المجلس يجهد لكي يؤدي أداءً حسناً، ويسهم بفعالية في تعزيز حقوق الإنسان في العالم بأسره. وقد أثبتت آليات الإجراءات الخاصة نجاحها أيضاً في الديمقراطيات الجديدة، مثل ملديف، لأنها توفر تدقيقاً خارجياً في جوانب محددة من ترسيخ الديمقراطية. لذا، وجّهت ملديف دعوة دائمة إلى آليات الإجراءات الخاصة

نيويورك، لتتمكن من مساعدة رئاسته وبلدانه الأعضاء بفعالية. كما نحبي وفد دولة قطر على تنظيم عدة مبادرات تسهم في مأسسة المؤتمر وضمان استدامته في المستقبل.

وقبل أن أختتم كلمتي، تودّ الفلبين أن تهنيئ جمهورية فترويلا البوليفارية، التي ستتولّى رئاسة المؤتمر في السنة المقبلة. وفي هذا الصدد، تودّ الفلبين أن تؤكد مجدداً دعمها الكامل لوفد جمهورية فترويلا البوليفارية، بصفتها الرئيس السابع للمؤتمر.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلادي ممتن جداً لكم، يا سيادة الرئيس، على عقد هذه الجلسة العامة للجمعية العامة، المكرّسة للنظر في تقرير الأمين العام بشأن الجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة (A/64/372) بين أمور أخرى.

لقد مضى عقد من الزمن تقريباً على تشرف بنن باستضافة المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على أراضيها. وحدث كوتونو، بحلوله مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، كان نقطة تحوّل حاسمة في تثبيت دور المؤتمر، بوصفه منتدى للفكر والحوار بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن تعزيز الديمقراطية.

وكان النهج الاستراتيجي الذي تمّ إقراره يرتكز ارتكازاً متيناً على تمسك البلدان النامية بمبادئ وقيم الديمقراطية التعددية، وكذلك على المسارات المراد اتباعها وأساليب التنفيذ المراد إقرارها، بغية ضمان تجذّر ذلك النظام السياسي في الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وتعزيز الثقافة الديمقراطية في العالم، بوصفها سبيلاً لتوطيد السلم والأمن الدوليين وإذكاء التنمية.

ومنذ ذلك الحين، حملت بلدان أخرى الشعلة، وتطوّرت سريعاً المؤتمرات الدولية المتعاقبة للديمقراطيات

السيد غاتان (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أنقل تهانئ وفد بلادي وامتناناه لوفد دولة قطر على القيادة المقتردة جداً، التي أثبتتها، بصفتها رئيساً للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في توجيه أعضاء المؤتمر في جهودهم لتعزيز الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وترسيخها.

لقد اشتركت الفلبين في مشروع القرار A/64/L.12، الذي قدّمه وفد دولة قطر، كما كانت قد قدّمت قرارات سابقة بشأن المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بما ينسجم مع التزامها بمبادئ وأهداف المؤتمر، الذي وُلد في مانايلا عام ١٩٨٨.

فقد عقدت الفلبين المؤتمر الدولي الأول للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بعد ثورتها البيضاء عام ١٩٨٦، التي أهدت سنوات من الحكم العسكري في بلدنا.

لقد ثابر وفد بلادي على المشاركة بفعالية في أعمال المؤتمر، وسيواصل القيام بذلك، نظراً لضرورة مواصلة التعاون، ليس بين بلدان في حالات مماثلة فحسب، وإنما مع منظومة الأمم المتحدة أيضاً. وهذا مطلوب لكي تتبادل تلك البلدان خبراتها، ويساعد أحدها الآخر في ضمان ديمومة ديمقراطياتها، بحيث يمكن التعويل عليها، بوصفها بلدان أعضاء ببناءة في المجتمع الدولي، وأكثر قدرة على تقديم المساعدة والخدمات اللازمة، للشعوب التي تمثلها.

وتحبيّ الفلبين وفد دولة قطر على تنظيم الاجتماع الوزاري الأول بشأن المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، في أيلول/سبتمبر، على هوامش المناقشة العامة للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة. وكان ذلك الاجتماع الرفيع المستوى تاريخياً، لأنه أثمر نتائج إيجابية، بما فيها القرار بعقد مؤتمر القمة الأول للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وإنشاء أمانة له في

التوصيات، فضلاً عن تشجيع تبادل الخبرات وانتشار الممارسات الجيدة على مستوى الدول الأعضاء.

ويشدّد تقرير الأمين العام على أعمال الأمم المتحدة المتعددة الوجوه، لدعم الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. وقد أُنسبت الأمم المتحدة بقدر كبير من المرونة في دعم التطورات في الديمقراطيات الجديدة، موفّرة إطاراً للجهود استعادة الديمقراطية في البلدان التي أُطيح فيها بالديمقراطية مؤقتاً، أو التي واجهت فيها الديمقراطية تحديات أساسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمسألة الخطيرة المتمثلة في التغييرات غير الدستورية في الحكومات.

ولقد تمّت تعبئة المجتمع الدولي إلى حدّ كبير بقيادة الأمم المتحدة، من خلال أنشطة متّفق عليها وتقوم بمساع حميدة، لضمان استئناف الحوار بين الأطراف المعنية بالعمليات السياسية الوطنية، ممّا يُسهّل نشوء توافق آراء وطني للعودة إلى النظام. وقد أثبت بعض التباطؤ مؤخراً الحاجة إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة في حالات الخطر، بحيث يمكن معالجة التطورات قبل أن تنجرّف البلدان إلى العنف.

لقد تساءل الأمين العام طرح في تقريره، عن حقّ، عن كيفية معالجة الأزمات السياسية وتلافي تدهورها، باعتبار تلك إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة. فينبغي لنا أن نولي المزيد من الاهتمام بذلك الجانب من أعمال الأمم المتحدة، الذي يُعيدنا إلى مسألة منع الصراعات. وينبغي لنا أن نلاحظ أنّ أنشطة الأمم المتحدة في الأزمات السياسية كانت أكثر فعالية في المناطق دون الإقليمية، حيث تُقام مكاتب المنظمة للاستجابة بسرعة على سبيل المثال من خلال المكاتب الإقليمية، التي يمكنها أن تضمن حضوراً منتظماً، وأن تتصل عن كثب بالمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

الجديدة أو المستعادة إلى حركة من التضامن الفعال بين البلدان المعنية وشركاء التنمية، برعاية الأمم المتحدة. وتقرير الأمين العام الزاخر بالمعلومات يصف التقدّم المحرّز في هذا السياق، ولا سيّما بعد المؤتمر السادس، الذي عُقد في الدوحة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر وأوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

وجرى التشديد على مأسسة الحركة مع إنشاء مجلس استشاري، واجتماع سنوي رفيع المستوى وأمانة فعالة لدعم الرئيس في الاضطلاع بواجباته. وهنا، نرحب بالتزام حكومة قطر، التي عملت بدأب لإعطاء جدوى لتلك القرارات. ومن بين الإنجازات الجديدة بالتبوية في هذا المجال إعلان الجمعية العامة يوماً دولياً للديمقراطية (القرار ٦٢/٧)، سبق الاحتفاء به مرّتين. وبالإضافة إلى عقد هيئات فيما بين الدورات بانتظام، جهدت قطر لتوضيح أنماط المأسسة، بحيث يكون المؤتمر المقبل في وضع يسمح له باتخاذ قرارات بشأن اقتراحات محددة.

وفي هذا السياق، يودّ وفد بلادي هنا أن يؤكد دعمه للإجراءات في ذلك الاتجاه، وتوافقه مع إنشاء هيكلية دائمة لتنسيق تنفيذ توصيات المؤتمر، بغية تقديم دعم قوي للإجراء الرامي إلى توطيد دعائم الديمقراطية في بلداننا. ولا تجد بنن صعوبة في دعم مبدأ إنشاء أمانة هنا، في نيويورك، لمساعدة الرئيس؛ وإنشاء صندوق استئماني خاص لتمويل أعمال تلك الأمانة، باستخدام نموذج مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وإنشاء هيكل ثلاثي محدد معالمه بوضوح، ومسؤول عن تنسيق تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على المستوى الوطني، وتقوم مقام واجهة بينية مع الأمانة، على أساس المبادئ التوجيهية المحددة بقيادة رئيس المؤتمر السادس.

إنّ تنفيذ هذه الخطوات المحددة سيضمن للمؤتمر المزيد من الوضوح، وتعبئة المزيد من الموارد، لتعزيز متابعة

أرجو السماح لي بأن أستهل كلمتي بالثناء على جهود دولة قطر. فطوال السنوات الثلاث الماضية، ضمنت دولة قطر متابعة موضوعية لتوصيات المؤتمر الدولي الناجح للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، الذي عُقد في الدوحة عام ٢٠٠٦. واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لتقرير الأمين العام.

إن الاتحاد البرلماني الدولي فخور بأن يكون جزءاً من عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة. ويوصف الاتحاد مشرفاً على المكون البرلماني للمؤتمر، يتطلع إلى العمل مع مضيف المؤتمر المقبل، فزويلا، لضمان مدخل برلماني قوي.

ونؤيد المبادرات الجارية التفكير فيها من أجل الاستدامة والمأسسة المستقبليتين لحركة المؤتمر. وفي الحقيقة، هناك حاجة واضحة إلى التخطيط للعمل بين المؤتمرات وتنفيذه. ومن هذا المنظور، فإن وجود أمانة صغيرة مركزها نيويورك، ومهمتها إشراك جميع شركاء المؤتمر، وجمعهم معاً بشكل منتظم، ستكون فعالة جداً.

وبمناسبة المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة في الدوحة، أصدر كلٌّ من اجتماعات أصحاب المصالح خطة عمل، تنفذها الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، للمزيد من تعزيز الديمقراطية وطنياً ودولياً. وينبغي أيضاً مساءلة جميع الذين وقَّعوا على تلك الالتزامات، ونعتقد أن هناك قيمة في استعراض سنوي للتقدم في الوفاء بالالتزامات، ليس من جانب رئيس المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة فحسب، وإنما من جانب جميع الأعضاء. ويمكن لأمانة صغيرة للمؤتمر أن تقدم مساعدة قيمة في هذا الصدد.

ومما لا يمكن إنكاره أن الهيكلية الثلاثية، أي الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني لحركة المؤتمر

وبالإجمال، أثبت التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية أنه مفيد جداً في معظم الأحيان، ليس في معالجة حالات الأزمات فحسب، ولكن باعتباره، فضلاً عن ذلك، وسيلة ممتازة لتقديم مساعدة محددة، باستخدام مدخلات من جميع الأطراف، مما يعزز الفعالية. وكما قلت، لم يتجل ذلك في إدارة الأزمات فحسب، بل أيضاً في الدعم الجاري للجهود الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، ودعم المؤسسات الديمقراطية، وتمكين المرأة وتكثيف مشاركة الشباب.

لذا، يبرر هذا كله، حقاً، التوصيات التي قدّمها الأمين العام في تقريره. وبنن تؤيدها تأييداً كاملاً، وبخاصة مسألة ضمان التكاملية بين المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، ومجتمع الديمقراطيات، بغية توثيق التعاون من أجل الديمقراطية. ونوافق على أن ذلك قد يتطلب نوعاً من آلية التنسيق والشراكات الاستراتيجية، بحيث يمكننا أن نتحرر من القيود، ونضمن ملكية أوسع للعمليات الديمقراطية.

وقبل كل شيء، علينا أن نحشد دعماً فعالاً للعمليات المحلية المؤدية إلى تحقيق الديمقراطية وتوطيدها. ويجب علينا أن نضمن الاتساق والتنسيق الشديدين للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

الرئيس: وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧، المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أحاطب الجمعية العامة بمناسبة المناقشة بشأن التقرير المعنون "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، كما هو وارد في الوثيقة A/64/372.

والاتحاد البرلماني الدولي مقتنع بالدور التحوُّلي الهائل الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة، في زيادة تطوير وتعزيز الديمقراطية في العالم بأسره. لذا، ندعم شراكة قوية مع الأمم المتحدة في هذا المجال، من خلال المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان. ففي الأسبوع الماضي تماماً، تشاركت الأمم المتحدة مع الاتحاد البرلماني الدولي في عقد المؤتمر البرلماني الإلكتروني العالمي الثالث، الذي استضافه مجلس نواب الولايات المتحدة في كابيتول هيل، في واشنطن العاصمة.

وبالتأكيد، لا تقتصر مساهمة التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات على الربط بين البرلمانات والمواطنين، ولكنها تعزز الديمقراطية أيضاً، بجعل المؤسسات العامة أكثر انفتاحاً وشفافية ومساءلة وفعالية، مع تحسين تقديم الخدمات العامة الرئيسية. وقد أفضى مؤتمر الأسبوع الماضي إلى سلسلة من التوصيات التي سترشد أعمالنا المقبلة.

ويبقى الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بجهوده لبناء القدرات داخل البرلمانات بخدمات استشارية، ومساعدة تقنية وحلقات دراسية لبناء القدرات، وحلقات عمل وبرامج تدريب. وهو مصمّم أيضاً على مواصلة الجهود نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، والدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والمساهمة في إرساء معايير مقبولة دولياً في مجال الديمقراطية.

كما يبقى الاتحاد البرلماني ملتزماً بضمان الزخم والدعم المتواصلين لليوم الدولي للديمقراطية. وكما يذكر تقرير الأمين العام، كانت استجابة الدول الأعضاء، ولا سيّما البرلمانات، للدعوة إلى الاحتفاء باليوم الدولي الأول للديمقراطية مثيرة للإعجاب حقاً.

والبرلمانات في جميع أرجاء العالم تسخر اليوم الدولي للديمقراطية، ١٥ أيلول/سبتمبر، لإشراك المواطنين، وبخاصة

الدولي، للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، سمحت، بنهج متكامل وشامل لتعزيز الديمقراطية في جميع أرجاء العالم. ونودّ أن نشهد المزيد من التقدم نحو ترابط أكثر منهجية بين المكوّنات الثلاثة أثناء المؤتمر الدولي السابع.

وفي الحقيقة، تستمدّ الحركة القوة من الإشارك البنّاء لشركائها ومن نهجها الشامل. إننا إذ نمضي قدماً، نرحب بتطوّر أنماط معزّزة للمزيد من الحوار المنتظم، وتبادل الآراء والعمل المشترك، لتمكين الشركاء من التلاقي معاً والتفاعل على قدم المساواة. وقد صيغنا سلسلة من التوصيات في هذا الصدد.

وكما نعلم، فإننا لا نزال نشهد خيبة أمل عامة بالديمقراطية، وكما أقرّ تقرير الأمين العام، يرى البعض أنّ الديمقراطية أخفقت في تحسين حياة الناس. والاتحاد البرلماني الدولي، إذ يشعر بالقلق حيال هذه الحقيقة، وسعيًا منه للمزيد من استكشاف وقياس مواقف العامة إزاء الديمقراطية، أحرى هذه السنة دراسة استقصائية شاملة عن موضوع التسامح السياسي الحساس. وأفادت المعطيات الإجمالية أنه مع وجود دعم ساحق للتسامح السياسي في جميع مناطق العالم، فإن هناك منظوراً واسع الانتشار من فقدان خطير للتسامح السياسي في التطبيق الفعلي.

وقد كشفت نتائج ذلك الاستقصاء بعض المجالات الإشكالية التي ستحتاج إلى المعالجة بمزيد من التركيز. فحرية التعبير السياسي، ودور المعارضة، وحماية الولاية البرلمانية وتعزيز تمثيل أوسع للأقلية وفئات الشعب الأصلية في الحياة السياسية، ستدرج جميعاً في جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي للأشهر والسنوات المقبلة. ولدينا ثقة بأن ذلك سيترك أثراً على مستوى البرلمانات الوطنية، ولكنه سيؤثر أيضاً على الشركاء الآخرين الفعالين على جبهة الديمقراطية.

وكوتونو، على أساس خبرة المعهد ومعرفته بشأن بناء الديمقراطية، وسنقى ملتزمين بمواصلة القيام بذلك في المؤتمر المقبل، الذي ستستضيفه جمهورية فنزويلا البوليفارية.

وفي هذه السنة، نستذكر العديد من الذكريات السنوية لإنجازات الديمقراطية: ٣٠ سنة منذ بدء الموجة الثالثة من تحقيق الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، و ٢٠ سنة منذ سقوط جدار برلين، و ١٥ سنة منذ نهاية الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، و ١٠ سنوات منذ الانتخابات الأولى لعهد الإصلاح في إندونيسيا.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نبقي حذرين من أوجه القصور، والعمق غير الكافي والمهشاشة الدائمة للديمقراطية في بلدان عديدة. فعمليات الانتقال توقفت غالباً عند مرحلة الديمقراطية الانتخابية، وقصرت عن أن تضمن للمواطنين التمتع الأوسع بالحقوق المدنية والسياسية، والمساواة في الحصول على العدالة والحرية الكاملة في التعبير والانتساب. وتبقى عمليات التحقق والتوازنات الديمقراطية ضعيفة في بلدان عديدة، بينما كثيراً ما تعجز العمليات الانتخابية بالتزوير. وقد انتشرت محاولات الرؤساء الحاليين لتغيير دساتير بلدانهم بغية البقاء في السلطة. وتبقى آليات الديمقراطية الرسمية مأهولة بالثُخَب السياسية، التي لا تعمل دائماً لمصلحة مواطنيها. وأخيراً، فإن مواطن القصور المحلية والقيود الخارجية معاً، كثيراً ما منعت الديمقراطيات الفتية من توفير نوعية حياة أفضل لمواطنيها، محففة، بذلك، في بناء القدر الأساسي من الثقة اللازمة لتحسين الديمقراطية وضمان استدامتها في الأجل البعيد.

ومع أن مثل الديمقراطية تبقى قوة دافعة للتغيير السياسي عبر العالم، فهناك تناقض دائم بين القيمة السامية المنسوبة إلى فكرة الديمقراطية وعدم الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، ومنها الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية،

الشباب، في حوار بشأن إنجازات الديمقراطية وتحدياتها، كل في بلده. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع البرلمانات، ويشجّع عملها الهادف إلى ضمان الممارسات والمبادئ والقواعد الديمقراطية.

وفوق ذلك، يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بالشراكة مع الأمم المتحدة، وبخاصة من خلال لجنة بناء السلام، لبناء برلمانات قوية في مجتمعات ما بعد الصراع. فالبرلمانات في بلدان منها سيراليون، وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى عليها التحلي بقيادة قوية في جهودها لتحقيق التعافي الوطني وإعادة الإعمار بعد الصراع. وعلينا مسؤولية مشتركة لدعمها في تلك الجهود، لأن ذلك سيساعد الناس على قطف ثمار السلام، وسيخفف من عدم الثقة لدى العامة بالمؤسسات الحاكمة. في الحقيقة، ينبغي للديمقراطية أن تنفع الناس.

وفي ضوء ما تقدّم، نتطلع نحو شراكتنا المتواصلة مع منظومة الأمم المتحدة، ومع الدول الأعضاء، في جهودنا المشتركة لزيادة تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

الرئيس: وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٣/٥٨، المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد توماسوي (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (تكلم بالإنكليزية): يطيب لي أن أشيد بدولة قطر على قيادتها للمؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، وعلى تعزيز التقدم بشأن جدول أعماله في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩. وكما ورد في تقرير الأمين العام (A/64/372)، فإن لدى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية تقليداً قوياً من التعاون مع المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة ودعمه. وقد أسهمنا في مناقشات السياسة العامة في الدوحة وأولانباتار

وعلى صعيد المتابعة، هناك حاجة إلى تجاوز المؤتمرات، وربطها بالجهود الفعلية لبناء الديمقراطية ميدانياً. ومبادرة قطر لإنشاء المجلس الاستشاري للمؤتمر السادس، وتنفيذ برنامج عمل السنوات الثلاث ٢٠٠٧-٢٠٠٩ خطوات في الاتجاه الصحيح. والمثال الآخر على إجراء المتابعة هو قيام الدول الأعضاء بتنفيذ التقييمات الذاتية لحالة الديمقراطية، بهدف تحديد مجالات العمل ونقاط التدخل لإصلاحات السياسة العامة. وتجربة منغوليا، تمثلت في استضافة المؤتمر الخامس هامة في هذا الشأن. وبناء على طلبها، قدّم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية المشورة التقنية لتلك العملية، على أساس منهجية تقييم حالة الديمقراطية التي طورها المعهد.

والمسألة الثانية هي تبادل الخبرات بشأن تحقيق الديمقراطية. فهناك ضرورة لأن تستخدم عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، بشكل أفضل، تبادل الخبرات المحددة، بما في ذلك من منظور بلدان الجنوب، بشأن تحديات عمليات الإصلاح الديمقراطي ونجاحاتها. ويمكن لهذا أن يبيّن على ربط أكثر منهجية في ما بين الشرائح الحكومية والبرلمانية، وشرائح المجتمع المدني للمؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، على أساس استراتيجية متعددة السنوات، مع تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات جميع الأطراف الفاعلة المشاركة في عملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

وقد أثبت الاحتفاء باليوم الدولي للديمقراطية أنه فرصة ممتازة لزيادة تعزيز الحوار بين الأطراف الوطنية الفاعلة، ممّا يسهم في بناء الديمقراطية ميدانياً. ويمكن لهذا النهج أن يسهّل الروابط الاستراتيجية والتشغيلية بين المنتديات الدورية الرفيعة المستوى، ومنها المؤتمرات ومجتمعات الديمقراطيات، وأعمال الاتجاه السائد للوكالات المشاركة في بناء الديمقراطية، بما فيها الوكالات في إطار

التي يُنظر إليها غالباً باعتبارها نخبوية، وغير متوازنة جنسانياً، وغير فعالة وغير متجاوبة وتفتقر إلى الشمولية والتمثيل.

إن الأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي الناجم عنها ضربات قاسية، وربما خطيرة، لعدد من الديمقراطيات الفتية، ولا سيّما في أفريقيا، لأنهما تضعف قدرة تلك الديمقراطيات على الأداء، على صعيد التنمية والحماية الاجتماعية، وتزيد، بالتالي، من إمكانية تعرّضها لبدائل استبدادية.

وينبغي النظر إلى الأزمة المالية والاقتصادية والبيئة السياسية المتغيرة، باعتبارها فرصاً ومحفّزات لمعالجة مسألة مساعدة الديمقراطية، من خلال شراكات دولية واسعة بين المؤسسات والأقاليم بهدف توطيد مشروعاتها ومصادقتها وزيادة فعاليتها.

كما ينبغي لجهود تعزيز مساعدة الديمقراطية الدولية أن تستفيد من الصندوق الثري بالدروس المستفادة، ومن النهج الجديدة الأكثر فعالية، التي تُتيح لنا تلك الدروس استخلاصها. وتشير تلك الدروس بشكل أساسي إلى ضرورة إيجاد سياسات عامة لدعم الديمقراطية، دقيقة السياق، وبعيدة المدى وقائمة على أساس عمليات تسهم في بناء الديمقراطية من الداخل، ومن خلال شراكات حقيقية وتبادل المعرفة والخبرات، ليس أقلّها من جنوب العالم، بما يتيح التغلّب على الصعوبة، وعلى العلاقة الأبوية بين المانح والمستفيد غالباً.

ومن هذا المنظور، تنطوي عملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة على إمكانية كبيرة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال بناء الديمقراطية. ويؤكد المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مسألتين هما: ضرورة ضمان المتابعة الفعالة بين المؤتمرات، وأهمية تبادل الخبرات بشأن جهود تحقيق الديمقراطية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/64/L.12؟
 اعتمد مشروع القرار A/64/L.12 (القرار ١٢/٦٤).
الرئيس: هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال؟
 تقرر ذلك.

البند ٤٩ من جدول الأعمال ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/64/325)

مذكرة الأمين العام (A/64/312)

مشاريع القرارات (A/64/L.5 و A/64/L.13 و A/64/L.14 و A/64/L.15)

الرئيس: تنظر الجمعية العامة اليوم في بند من بنود جدول الأعمال، ينطوي على أهمية فائقة لدى الأمم المتحدة، ألا وهو ثقافة السلام. فترويج ثقافة السلام في صميم رسالة الأمم المتحدة، التي تدعو إلى نبذ العنف، ومنع نشوب الصراعات عن طريق الحوار والمفاوضات. وفي ميثاق الأمم المتحدة، تعلن الدول الأعضاء تصميمها على "أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، ونعيش معاً في سلام وحسن حوار".

وتقوم ثقافة السلام على احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتسامح، وتحقيق التنمية وتسخير التعليم لخدمة السلام، وضمان حرية تدفق المعلومات، وتوسيع نطاق مشاركة المرأة، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من منع العنف ونشوب الصراعات. لكن السبل العديدة التي تسلكها الأمم المتحدة بهدوء، للنهوض بثقافة السلام، كثيراً ما تظلمها، للأسف، صراعات عنيفة، تستوجب منا أن نوليها عنايتنا فوراً.

منظومة الأمم المتحدة. ومن شأن ذلك أن يعزز السياسة العامة والأهمية الاستراتيجية لعملية الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، مع الأخذ في الحسبان بالكامل، المسائل الأوسع، المتعلقة بكيفية متابعة جدول أعمال منشط لبناء الديمقراطية في الأمم المتحدة، وكيفية زيادة فعالية منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، كما أشير في المذكرة التوجيهية التي أصدرها الأمين العام مؤخراً.

ومن شأن تبادل الخبرة الفعال أن يقوم على أساس المعايير التالية: كيفية الاستخدام الأمثل للأسس المعرفية القائمة والاستفادة منها، وشبكات الممارسين العاميين وأدوات بناء القدرات المؤسساتية، ولا سيما تلك الناجمة عن الشراكات الفعالة بين المؤسسات المشاركة في مسرح بناء الديمقراطية؛ وتحديد جداول أعمال مركزة للجزء الرفيع المستوى من العملية، والتأكد من أن خطط العمل المنبثقة عنها مصوغة في أطر واضحة وقابلة للقياس، مع مسؤوليات موكولة إلى أطراف فاعلة ذات صلة، داخل الأمم المتحدة وخارجها معاً، للتمويل والتنفيذ والمتابعة.

وختاماً، أؤكد التزام المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بمواصلة تقديم الدعم لعملية المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة.

الرئيس: استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مناقشة

هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/64/L.12.

هناك بلدان إضافية أصبحت مشتركة في تقديم مشروع القرار، وهي: الأرجنتين، أرمينيا، أفغانستان، البحرين، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بيلاروس، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، غواتيمالا، كوستاريكا، لكسمبرغ، النمسا ونيجيريا.

أجل إجراء نقاش مفعم بالحيوية، وإثراء هذا الموضوع الهامّ برؤية مبتكرة.

أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش، لعرض مشروع القرار A/64/L.5.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أشكركم، يا سيادة الرئيس، على ملاحظتكم الافتتاحية القيّمة بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام".

ويشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠" الوارد في الوثيقة A/64/L.5 المؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بالنيابة عن مقدّميه. وبعد تقديم مشروع القرار، انضمت البلدان الـ ٤٦ التالية إلى قائمة المقدّمين المشاركين: أذربيجان، إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أنغولا، أوروغواي، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بروني دار السلام، بوتان، بوروندي، بوليفيا، تركمانستان، تركيا، توغو، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية ترانينا المتحدة، الرأس الأخضر، ساموا، سانت لوسيا، السلفادور، سنغافورة، سوازيلند، السودان، سيشيل، شيلي، طاجيكستان، غابون، غواتيمالا، غيانا، فييت نام، قطر، الكاميرون، كمبوديا، كوستاريكا، لبنان، مالي، المكسيك، ملاوي، موريتانيا، ميانمار وهندوراس.

ومنذ عام ٢٠٠١، ما برح مشروع القرار يُجدول ويُقرّ بتوافق الآراء كل عام. وهذا يثبت التزام المجتمع العالمي بأسره، بجعل العالم آمناً لأجيالنا المستقبلية.

إن ثقافة السلام مجموعة من القيم والمواقف وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي ترفض العنف وتمنع الصراعات من خلال الحوار بين الأفراد والمجموعات والأمم. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنّ نظاماً عالمياً مستوفياً ثقافة السلام يؤدي

اقترحتُ في مستهلّ المناقشة العامة أن نتخذ من الحوار في ما بين الحضارات، ومن التعددية، سبباً لتعزيز السلام والأمن الدوليين، ولتحقيق التنمية. فبعد سنوات ازداد فيها انعدام الثقة في ما بين الحضارات، نشهد الآن بوادر مشجّعة، تتمثّل في تجدد الدعوات إلى الحوار والاحترام المتبادل. وأنا أوّمن إيماناً راسخاً بأنّ الحضارات تتطوّر وتزدهر ثراءً، من خلال الحوار في ما بينها. واحترام تنوّع الثقافات والأديان أمر لا مندوحة منه لمنع نشوب الصراعات وإحلال السلام. ولا يفوتني في هذا الصدد أن أنوّه بالمبادرات العديدة، المتّخذة هنا، في الأمم المتحدة، وفي ما بين الدول الأعضاء، بشأن الحوار بين الأديان والحوار بين الحضارات.

لقد شارف الاحتفال بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم على الانتهاء. وأمامكم اليوم تقرير المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (انظر A/64/312)، بشأن التقدم المحرّز حتى الآن، مشفوعاً بالمزيد من التوصيات في هذا الشأن. وجدير بالذكر أنّ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية باتت تؤثر، بصورة سلبية، في الاستثمارات الموجهة نحو التعليم والثقافة والتنمية في جميع أرجاء العالم. ولا يسعنا أن نترك هذه التطوّرات تنال من الجهود المبذولة في سبيل تعزيز ثقافة السلام. فنحن مدينون لأطفال العالم، بوجه خاص، بالعمل على أن نعلمهم عن الثقافات والديانات الأخرى، حتى يتمكنوا من رؤية ما يكمن وراء جميع الاختلافات من سمات إنسانية مشتركة.

بيد أنه ينبغي ألاّ تقتصر الجهود الرامية إلى النهوض بثقافة السلام، وتعزيز التسامح على مناقشتنا هذه، بل ينبغي أن تشكّل نبراساً نمتدي به جميعاً في كل مناقشاتنا في رحاب الجمعية العامة. لذلك، أفترح تنظيم مناقشة مواضيعية غير رسمية بشأن الحوار بين الحضارات والديانات والثقافات في العام المقبل. وإنني أتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء، من

لليونيسيف، والرئيس المقبل للمكتب، لأؤكد لها دعمنا الكامل في تنفيذ أنشطتها.

ومن بين الفقرتين الجديدتين من المنطوق، تشير الفقرة ١١ إلى مبادرة الوحدة الخاصة للتعاون في ما بين بلدان الجنوب، التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء المعرض العالمي لعام ٢٠١٠، المزمع عقده في شنغهاي. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن نستفيد من أحداث كبيرة كهذه لتعزيز فكرة ثقافة السلام. والفقرة الأخرى الجديدة من المنطوق هي الفقرة ١٧، التي نطلب فيها من الأمين العام تقريراً موجزاً عن الأنشطة التي نفذتها، في السنوات العشر الماضية، اليونيسيف وكيانات أخرى في الأمم المتحدة، والدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية، لتعزيز برنامج عمل ثقافة السلام وتنفيذه. وأعتقد أن التقرير سيكون كافياً إذا سأل أحدهم ما الذي حققناه في السنوات العشر الماضية.

وقرر استتقلال بنغلاديش عام ١٩٧١، أتبع أبو الأمة، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، سياسة الصداقة مع الجميع، وعدم إضمار الأذى لأحد في تنفيذ العلاقات الدولية للبلد. وقد أرشدنا هذا المبدأ دائماً في صياغة علاقاتنا مع البلدان في جميع أرجاء العالم، وبخاصة مع جيراننا. وما انفكّ حفظة السلام من بلدنا يخاطرون بأرواحهم في بقاع مختلفة من العالم، في طريق وعر، سعياً إلى إحلال السلام. وهم يحملون في قلوبهم فكرة ثقافة السلام ويضعونها موضع التطبيق. وبصفتنا عضواً في لجنة بناء السلام، فإننا نضطلع بمسؤولياتنا. ونعتقد أن ثقافة السلام تمسك بفتحاح السلام المستدام في مجتمعات ما بعد الصراع. وحتى في المجتمعات التي تشهد حالة سلام أو سلام ظاهري، علينا أن ندركي تلك الفكرة، بحيث لا يمكن لأحد أن يفكر في انتهاك السلام.

إلى بلوغ أهدافنا الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى قيمة كبرى في مبادئ التسامح، واحترام التنوع، والديمقراطية والتفهم. وقد أقرت الدول الأعضاء هذه المثل في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة السلام (القرار ٢٤٣/٥٣) عام ١٩٩٩. وكان لبنغلاديش شرف قيادة العملية.

وإذ نترب من نهاية العقد الدولي لثقافة السلام، علينا البدء بإجراء تقييم لما حققناه منذ مطلع العقد. وأعتقد أن هذه الممارسة، التي دامت ١٠ سنوات، تركت بعض التأثير على تفكيرنا، بينما نحن نناضل لإيجاد عالم سلمي لمستقبلنا، أي أطفالنا.

ونود أن نعرب عن امتناننا العميق لجميع أصحاب المصالح، الذين أسهموا وما انفكوا يسهمون في تعزيز ثقافة السلام. ونقدم شكراً خاصاً إلى اليونيسكو، الوكالة الرائدة التي نفذت برامج لتعزيز الفكرة في جميع أرجاء العالم. ونوجه شكرنا الصادق إلى المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، التي تنشر فكرة ثقافة السلام في جميع أرجاء العالم. وللأكاديميين ووسائل الإعلام دور هام ليقوموا به في هذا المسار أيضاً. وعلينا أن نشرك أيضاً الشباب والأطفال في العملية. فينبغي لنا أن نصغي إليهم أولاً، ثم نتخذ التدابير، بناء على ذلك، من أجل تحسين حياتهم.

لم يكن هناك تغيير كبير في مشروع القرار لهذه السنة بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠. فقد أضفنا فقرة جديدة واحدة في الديباجة وفقرتين جديدتين في المنطوق. وفي الفقرة الجديدة في الديباجة، نرحب بتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية باللاعنف ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، أود أن أعتنم هذه الفرصة، بصفتي عضواً في مكتب المجلس التنفيذي

عن تقديرنا العظيم للممثل السامي خورخي سامبايو، الذي أسهمت جهوده المتفانية إسهاماً كبيراً في تطوير المبادرة. واليوم، ارتفع عدد البلدان والمؤسسات الممتثلة في مجموعة الأصدقاء إلى أكثر من ١٠٠، ونعتقد أن كل بلد في المجموعة هو الآن مشارك في هذه المبادرة. وهذا تجسيد لإرادة المجتمع الدولي من أجل السلام والوثام العالميين.

ونعتقد أنه ما من أحد يملك احتكار الجهود من أجل الحوار بشأن المسائل الثقافية والدينية. إننا جميعاً أفراد أسرة تعمل لخدمة القضية النبيلة نفسها. وفي هذا السياق، نرحب بالمبادرات المماثلة التي تكمل عمل التحالف. ويسرُّنا أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف، تبدي اهتماماً فعالاً بالتحالف. وفي هذا الصدد، نقدر الدور الذي تؤديه اليونسكو. ونعتقد أن هذه المنظمة ومديرتها العامة الجديدة، السيدة إيرينا بوكوفا، ستبقيان شريكتين هامتين للتحالف.

وكان المنتدى الأول لتحالف الحضارات، الذي عُقد في مدريد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، منعطفاً هاماً للمبادرة. فقد أطلق عدة مشاريع وآليات، وأتاح فرصة أمام التحالف لكي يبرم اتفاقات شراكة مع عدة منظمات دولية. والمنتدى الثاني، الذي عُقد في اسطنبول في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، كان منعطفاً هاماً آخر للتحالف حقاً. فقد جعل من الممكن تشكيل شبكة قوية من القادة العالميين، ورؤساء المنظمات الدولية، والمؤسسات، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني ومجموعات الشباب. وهذا الحدث الموجه نحو العمل، زوّد المشاركين بمنصة دولية فريدة، يتركزون عليها في تطوير المبادرات المشتركة ويعززون الشراكات. وقد أثبت نجاح منتدى اسطنبول أن التحالف قد أكمل مرحلة مأسسته، وبات الآن جاهزاً لتنفيذ أهدافه.

وختاماً، أودّ أن أعرب عن امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء التي أبدت تضامنها بأن اشتركت في تقديم هذا القرار السنوي طوال السنوات التسع الماضية. ففي السنة الأخيرة، بلغ العدد ١٢٤ مشاركاً، وآمل أن يكون عدد المشاركين أكبر هذه السنة. وكانت الزيادة في عدد المشاركين في تقديمه في كل سنة متتالية، ومصدر تشجيع كبير لوفد بنغلاديش لدى الأمم المتحدة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا، لعرض

مشروع القرار A/64/L.14.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أودّ في البداية أن أرحب بتقرير الأمين العام عن الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام (A/64/L.325)، الذي يبرز الأنشطة التي نفذتها منظومة الأمم المتحدة، ويقدم نظرة شاملة عن المبادرات الإقليمية والعالمية المتخذة في هذا المجال.

لقد أطلق رئيساً وزراء تركيا وإسبانيا مبادرة تحالف الحضارات عام ٢٠٠٥، في محاولة لصقل العمل الدولي ضد التعصب والتطرف، من خلال الحوار والتعاون بين الثقافات والأديان. ويُراد للمبادرة أن تلبي الحاجة إلى جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي لرأب مواطن الصدع، والتغلب على نزعات التعصب والمفاهيم الخاطئة والاستقطاب بين الثقافات المختلفة. ومنذ ذلك الحين، أحرز التحالف تقدماً كبيراً في التحرك نحو مرحلة التنفيذ، وفي تعزيز أساسه المؤسسي. ويسرُّنا أن نرى اليوم أن للتحالف هيكلية تنتج مشاريع وحلولاً محددة.

ونحن ممتنون للأمين العام، السيد بان كي - مون، الذي أحاط هذه المبادرة برعايته منذ بدايتها الأولى. وفي الحقيقة، إن مساهماته وقيادته أدت دوراً هاماً في التقدم الذي أحرزه التحالف في هذه الفترة الوجيزة. وأودّ أيضاً أن أعرب

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأقدم تعديلاً شفويًا على الفقرة الرابعة من الديباجة، لكي يتسنى التجسيد الدقيق في النص لدور منظومة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، باعتبارها أحد الشركاء الرئيسيين لتحالف الحضارات. وتحقيقاً لتلك الغاية، نود أن يُستعاض عن عبارة ”بما في ذلك البرامج التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد“ بعبارة ”وإذ تؤكد أهمية دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد“.

وبذلك يصبح نص الفقرة الرابعة من الديباجة كما يلي:

”وإذ تسلّم بأهمية الحوار بين الثقافات وبين الأديان وداخل الدين الواحد، في تعزيز التسامح في الأمور المتعلقة بالدين أو المعتقد، وإذ تؤكد أهمية دور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في هذا الصدد“.

مشروع القرار شاركت في تقديمه بالفعل ٧٣ دولة عضو من جميع المجموعات الإقليمية. ويسرني أن أعلن أنه، بالإضافة إلى الدول المدرجة أسماؤها في الوثيقة A/64/L.14، فقد أعربت الدول الأعضاء التالية عن استعدادها لتقديم مشروع القرار: إريتريا، الإمارات العربية المتحدة، أوكرانيا، بلغاريا، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تايلند، تركمانستان، توغو، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، سان فنسنت وجزر غرينادين، سيشيل، غابون، فييت نام، قبرص، ليختنشتاين، مالي، النرويج، هايتي، هندوراس. وبذلك يرتفع العدد الإجمالي لمقدمي مشروع القرار إلى ٩٦ دولة عضو.

يشجعنا هذا التأييد الواسع. ونعتقد أنه يدل على أن تحالف الحضارات قضية نبيلة. ونود أن نعرب عن شكرنا

وسيعقد المنتدى الثالث في ريو دي جانيرو في ٢٨ و ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٠. ونود أن نعتنم هذه الفرصة لكي نشكر حكومة البرازيل على استضافة المنتدى المقبل. إنه سيثري الأفق العالمي للتحالف ببحر أمريكا اللاتينية في التنوع الثقافي. ونود أن نشكر أيضاً قطر والنمسا على عرضيهما لاستضافة المنتدىين المتتاليين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

ونعتبر الخطط الوطنية والاستراتيجيات الإقليمية أدوات هامة لتنفيذ أهداف التحالف. وهذا ما يجعلنا نعلق أهمية خاصة على إدراج تلك الأهداف في البرامج الوطنية لتنفيذ الخطط الوطنية. والاجتماع الثالث لأجهزة التنسيق، المزمع أن تعقده المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في الرباط، في ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، سيكون فرصة أخرى لتعزيز ملكية أوسع لأهداف التحالف.

وأود أيضاً أن أبرز أهمية الاستراتيجيات الإقليمية في إيجاد أوجه التآزر بين أصحاب المصلحة المتنوعين. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى اعتماد الاستراتيجية الإقليمية لجنوب شرق أوروبا في سرايفو، في كانون الأول/ديسمبر المقبل هذا.

إن تركيا وإسبانيا، بوصفهما مقدمتين لمشروع القرار، وبعد إحراز تقدّم كبير ميدانياً، تعتقدان أن الوقت قد حان لكي يحظى التحالف بدعم واعتراف الجمعية العامة. وهذا ما جعلنا نقوم بإعداد مشروع قرار مركّز ومتوازن لكي تنظر فيه الدول الأعضاء، ولدينا أمل كبير في أن يُعتمد بتوافق الآراء.

لذا، يسعدني أن أعرض على الجمعية مشروع القرار بشأن تحالف الحضارات، الوارد في الوثيقة A/64/L.14. تجسد ديباجة مشروع القرار المعروض على الجمعية لغة متفحفاً عليها نابعة من أحد أهم الوثائق ذات الصلة التي صاغتها الأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية، وهي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وسيلة للتصدي للقوى التي تغذي التطرف وتشكل خطراً على السلام.

من أجل تحقيق ذلك الهدف، سرعان ما ضم رئيس حكومة إسبانيا جهوده إلى الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء التركي، السيد رجب طيب أردوغان. ومنذ ذلك الحين، تعمل إسبانيا وتركيا جنباً إلى جنب لتعزيز تحالف الحضارات، بوصفه أداة مفيدة في سياق الأمم المتحدة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون).

منذ البداية، وعلى الرغم من الانتقادات من بعض الجهات والارتياب الذي أبداه آخرون، فقد نما تحالف الحضارات ومضى قدماً في تطوير أهدافه. لقد أصبح مبادرة تابعة للأمم المتحدة بفضل التزام الأمين العامين المثاليين، السيد كوفي عنان والسيد بان كي - مون اللذين جعلوا هذه المبادرة مبادرتهم الخاصة بهما.

علاوة على ذلك، حظي تحالف الحضارات في وقت قصير بمصداقية وحصل على الدعم ليس من المجتمع الدولي بأسره فحسب، وإنما من العديد من الجهات الفاعلة داخل مجتمعاتنا أيضاً. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى كون التحالف قد تمكّن من تحديد المشاكل التي تؤثر على التعايش وملاً الفراغ الذي يملأه أي صك قبل إنشائه. وفي فترة قصيرة لا تتجاوز بضع سنوات، أصبح التحالف منهاجاً للعمل في الوصول إلى الأهداف المشتركة مثل الاحترام والتسامح والحوار والتفاهم والسلام بين الأفراد والشعوب من مختلف الثقافات والأديان. وهو يقوم على القيم العالمية التي تحكم عمله وروحه والمستوحاة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جملة الصكوك الأساسية للقانون الدولي.

لزمائنا مقدمي مشروع القرار، ونأمل كثيراً أن تسبني مشروع القرار هذا عضوية الجمعية العامة الواسعة.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.14 أيضاً.

السيد يانيز - بارنوفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية):
إن تعزيز ثقافة السلام هو أحد المقاصد الأساسية للأمم المتحدة. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، تعهد رؤساء الدول أو الحكومات والدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالالتزام باتخاذ إجراءات لتعزيز ثقافة السلام والحوار على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وعلاوة على ذلك، وفي تلك المناسبة، رحبوا بتحالف الحضارات واعترفوا بقيمة المبادرات المختلفة بشأن الحوار بين الثقافات والحضارات، بما في ذلك الحوار والتعاون بين الأديان من أجل السلام.

في ذلك السياق، إنه لشرف عظيم لي أن أحاطب الجمعية العامة لأتولى للمرة الأولى، إلى جانب تركيا، عرض مشروع قرار مكرس لتحالف الحضارات، في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام". وأود أن أسلط الضوء على أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/64/L.14، مع التنقيح الشفوي الطفيف الذي أدخله ممثل تركيا، يحظى بتأييد حوالي ١٠٠ من مقدمي مشروع القرار. وأود أن أنقل لهم خالص امتناننا على ما قدموه من دعم لتعزيز مشروع القرار هذا.

قبل خمس سنوات، في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة (انظر A/59/PV.4)، اقترح رئيس حكومة إسبانيا، السيد خوسيه لويس رورديغيس ثاباتيرو، إنشاء تحالف للحضارات من أجل تعزيز المزيد من التفاهم والتعاون بين الدول والشعوب من مختلف الثقافات والأديان، باعتباره

أكثر من ١٠٠ عضو، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية، ويعد هذا مؤشرا جيدا على الأهمية السياسية للمبادرة.

ولقد مكّن قيام الدول الأعضاء في فريق الأصدقاء بتعيين منسقين للتحالف من إقامة شبكة اتصالات واسعة وفعالة. وغدا، سيجتمع أكثر من ٧٠ منسقا معنا في الرباط لتبادل الأفكار والاقتراحات. بالإضافة إلى ذلك، أتاح اعتماد الدول خططاً وطنية المجال لتعزيز إدماج أهداف التحالف في السياسات العامة على المستوى المحلي.

أما بخصوص التعاون مع المنظمات الدولية، فالتحالف لديه لائحة كاملة من العمل وأبرم مجموعة متنوعة من اتفاقات التعاون. على وجه الخصوص، أود أن أؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي تعد برامجها وأنشطتها في مجال التعاون ذات قيمة بدون شك بالنسبة للتحالف.

أود أيضا تسليط الضوء على عقد تحالف الحضارات منتديين في مدريد في عام ٢٠٠٨ وفي اسطنبول هذا العام. وفي المنتديين، التقت الدول والمنظمات الدولية، في جملة من التقت، بممثلين عن المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام في نسق حيوي وابتكاري. وجعلت منتديات التحالف من الممكن أيضا إطلاق مبادرات محددة ومشاريع وأنشطة أصبحت الآن تعمل بكامل طاقتها. وسيعقد اجتماعنا المقبل في ريو دي جانيرو بالبرازيل في أيار/مايو ٢٠١٠، كدليل واضح على روح العالمية السائدة التي تعم تحالف الحضارات. ونرحب ترحيبا حارا بعرضي قطر والنمسا استضافة المنتديين المتتاليين في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، لأنهما يكفلان استمرار المبادرة في السنوات المقبلة.

والجانب الآخر الذي أود أن أبرزه هو البعد الإقليمي لتحالف الحضارات. إذ سيمكننا مؤتمر سراييفو المقبل الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر من وضع

وكما قال رئيس حكومة إسبانيا في الجلسة الافتتاحية للمنتدى الأول للتحالف، الذي عقد في مدريد عام ٢٠٠٨، فإن تحالف الحضارات يسعى إلى حشد الأغلبية الكبيرة في مجتمعاتنا التي تريد العيش في سلام والمساعدة على منع استخدام التنوع لأغراض سياسية. ويريد تحالف الحضارات المساعدة في مكافحة خطاب التطرف والتعصب الذي يدعو إليه من يدعون إلى أيديولوجية الكراهية والمواجهة من خلال إثارة التزايدات الثقافية والدينية التي يفترضون أنها غير قابلة للحل.

نرى أنه ينبغي لتحالف الحضارات العمل من خلال الحوار والتعاون بين الثقافات من أجل تهيئة مناخ مؤات لبلوغ الأهداف السياسية. ونعتقد أن ذلك التوجه السياسي والثقافي، إلى جانب القدرة على تحقيق نتائج عملية، يمثل القيمة المضافة التي توفرها هذه المبادرة.

أود أن أبرز العمل الاستثنائي الذي قام به ممثل الأمين العام السامي لتحالف الحضارات، السيد خورخي سامبايو. إنه يعمل بجد لجعل التحالف مبادرة صلبة ودينامية وذات مصداقية وقادرة على تحقيق نتائج حقيقية. وبفضل قيادته والتزامه وتفانيه، فقد تمكّن من حشد جهود الدول والمنظمات الدولية وممثلين للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والزعماء الدينيين وغيرهم للعمل معا لتحقيق أهداف تحالف الحضارات. إن تقرير الممثل السامي اللذين أحالهما الأمين العام إلى الجمعية العامة (انظر A/63/336 و A/63/914) يصفان بالتفصيل العديد من الأنشطة التي قام بها تحالف الحضارات في السنوات الأخيرة.

علاوة على ذلك، فإن مصداقية تحالف الحضارات ووزانته السياسية والاحترام الذي يكنّ له ترجع بصورة كبيرة إلى فريق أصدقائه الكبير والفعال. والفريق لديه الآن

الأعمال، قراره عقد مناقشة مواضيعية غير رسمية بشأن الحوار بين الحضارات والأديان والثقافات في العام المقبل. ونشكره على ذلك القرار الحكيم للغاية. فالمناقشة ستعزز جميع المبادرات بشأن ثقافة السلام.

يشرفني وبوجه خاص أن أتولى، بالنيابة عن باكستان والفلبين بوصفهما مقدمي مشروع القرار الرئيسيين وغيرهما من مقدميه، عرض مشروع القرار A/64/L.15، المعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام"، والمقدم في إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال، "ثقافة السلام". إنه إسهامنا المتواضع في الجهد العالمي والجماعي لوضع حد لثقافة الكراهية والعنف وانعدام الثقة والتعصب وسوء الفهم الديني والثقافي التي ما زالت تبثلى بها مناطق عديدة من العالم، وبدلا من ذلك بناء عالم وحضارة تعمهما المحبة والتفاهم والاحترام والتسامح والوثام والسلام. وهو رؤية مستوحاة من أحد الأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة: أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار. وهو اعتراف بمشيئة الله أن يكون العالم أسرة إنسانية واحدة، وهو إعراب عن التزامنا بالفقرة الافتتاحية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يؤكد على أن الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم.

مشروع القرار يستكمل القرار ٢٢/٦٣، وهو يحمل نفس العنوان، الذي اتخذته الجمعية العامة في العام الماضي بتوافق الآراء. أود أن أسلط الضوء بإيجاز على العناصر الجديدة في مشروع القرار A/64/L.15.

أولا، أود أن أذكر بأنه، في القرار ٢٢/٦٣، تدعو الجمعية العامة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة إلى أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بدور قيادي في

الأسس لتطوير استراتيجية إقليمية لجنوب شرق أوروبا في إطار التحالف. وستمثل أهداف المؤتمر في تبادل الخبرات وتشجيع اعتماد المبادرات والمشاريع لتعزيز التفاهم بين الثقافات والأديان والتسامح والحوار والتعاون من أجل المساعدة في منع نشوب الصراعات أو التغلب عليها في منطقة من القارة الأوروبية تحتاج كثيرا إلى هذه المبادرات. علاوة على ذلك، وفي مسعى لتعزيز الجانب الإقليمي من التحالف، هناك الكثير من العمل الجدير بالثناء الذي تقوم به الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأمريكا اللاتينية.

نظرا للنمو الذي حققه تحالف الحضارات وإمكاناته، نرى نحن وتركيا أنه يجب الآن على الجمعية العامة تقديم الدعم والزخم المتجددين للمبادرة من خلال اعتماد مشروع القرار هذا. وكما أشار الأمين العام في رسالته المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ التي أحال بها إلى رئيس الجمعية العامة تقرير الممثل السامي (A/63/914)، فإن تحالف الحضارات قد أنشئ تحت رعاية الأمم المتحدة، بمبادرة من حكومتي إسبانيا وتركيا، لمواجهة الانقسامات والاستقطاب داخل المجتمعات وفيما بينها. ويسعى تحالف الحضارات لأن يصبح أداة للدبلوماسية الوقائية التي تعمل للحد من التوترات ورأب الانقسامات الثقافية.

أود أن أختتم بياني بشكر جميع مقدمي مشروع القرار، وبالإعراب عن الأمل في أن تعتمده الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.15.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أسجل مدى سرورنا بإعلان رئيس الجمعية العامة في البيان الافتتاحي، في إطار البند ٤٩ من جدول

تمثل جميع التقاليد الدينية في العالم وتوحد الملايين من مؤمنيهيها في جميع أرجاء العالم.

إن التعدد المتزايد للمبادرات الروحية والدينية التي تسعى إلى تحقيق السلام والوئام في العالم يمثل تطورا إيجابيا في توسيع نطاق حدود شراكاتنا مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ولذلك سيجمع عقد الأمم المتحدة المبادرات المتنوعة والأنشطة حول مجموعة محددة من الأهداف المشتركة التي تعتنقها أساسا الأمم المتحدة وهي: السلام والتنمية وتعزيز كرامة الإنسان.

رابعا، نطلب إلى رئيس الجمعية العامة، تماشيا مع أحد أولويات رئاسته، عقد مناقشة مواضيعية تفاعلية بشأن التفاهم بين الأديان والثقافات والحضارات ودعوة زعماء الأديان الكبرى في العالم وممثلي المنظمات القائمة على العقائد إلى الاشتراك في هذا الحدث.

حامسا وأخيرا، نحتفل هذا العام بالسنة الدولية للمصالحة، وفقا للقرار ١٧/٦١، الذي جاء استجابة من الجمعية العامة للحاجة الملحة إلى إجراء عمليات مصالحة في بلدان ومناطق العالم التي عانت أو تعاني من حالات صراع أدت إلى انقسامها. وستعتمد هذه العملية على آليات مثل الحوار بين الخصوم بوصفها عنصرا أساسيا للسلام والمصالحة.

المصالحة هي الموضوع العام لمشروع القرار المستكمل الذي قدمناه. وينبغي ألا نترك هذه السنة الدولية للمصالحة تمر بوصفها مجرد حاشية من حواشي المستقبل. ويجب علينا التأكد من متابعة لهذا العمل، نظرا للأهمية البالغة للمصالحة، ليس في حياتنا الوطنية فحسب، وإنما في حياتنا الفردية والشخصية أيضا.

ولذلك يدعو مشروع قرار الذي قدمناه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تواصل، عقب الاحتفال بالسنة الدولية للمصالحة في عام ٢٠٠٩، تعزيز المصالحة

الأعمال التحضيرية للاحتفال بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات في عام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذته المؤتمر العام لليونسكو في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ بالموافقة على خطة العمل المتعلقة بالاحتفال بالسنة الدولية للتقارب بين الثقافات في عام ٢٠١٠. وفي مشروع القرار الذي قدمناه، نحن نشجع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وكذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الأخرى والمجتمع المدني، على المشاركة في الاحتفال بالسنة لنظهر التزامنا الراسخ بالحوار بين الأديان والثقافات والحضارات من أجل السلام. كما نطلب إلى الأمين العام تنظيم حدث خاص لبدء الاحتفال بالسنة.

ثانيا، نتخي على الجهة المنسقة للمسائل المتعلقة بالحوار بين الأديان والثقافات والحضارات في الأمانة العامة لتنفيذ ولايتها باقتدار. وفي الوقت نفسه، ندرك أهمية قيامها بمزيد من التفاعل والتنسيق مع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، وتنسيق إسهاماتها في توسيع نطاق العمليات الحكومية الدولية بشأن الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام. مع انتشار عمليات الحوار بين الأديان في جميع أرجاء العالم، بما في ذلك على الصعيد الوطنية والإقليمية والأقليمية، وزيادة تفاعل وكالات الأمم المتحدة مع الجماعات الدينية بوصفها شركاءها الحيويين في تنفيذ ولاياتها، بوسع جهة التنسيق في الأمانة العامة إنجاز مهامها بفعالية أكبر إذا مكّنت بصورة كافية.

ثالثا، ندعو إلى المزيد من العمل بشأن اقتراح عقد الأمم المتحدة للحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، الذي طالب به المجتمع المدني، بقيادة ائتلاف يضم أكثر من ٦٠ من الهيئات الدينية والمنظمات المتعددة العقائد والقائمة على أساس القيم التي

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان أيضا ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.15.

السيد سيال (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن بند جدول الأعمال المعنون "ثقافة السلام" يذكر بالالتزام الذي تعهد به أخواتنا وإخواننا قبل ٦٤ عاما، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهو أن يأخذوا أنفسهم بالتسامح، وأن يعيشوا معا في سلام وحسن جوار، وأن يضموا قواهم لصون السلام والأمن الدولي، وأن يدفعوا بالرقعي الاجتماعي قدما، وأن يرفعوا مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح.

لقد اعتمدت الجمعية العامة إعلان ثقافة السلام في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ (القرار ٥٣/٢٤٣) لإعادة تأكيد هذه الأهداف، وبدء حقبة جديدة ملؤها الأمل والتعايش السلمي. والإعلان عبارة عن مجموعة من القيم والمواقف والسلوكيات. وهو يقوم على مبادئ التعاون المتعدد الأطراف وفقا لميثاق الأمم المتحدة، واحترام الحياة وإنهاء العنف وتعزيز اللاعنف وممارسته من خلال التعليم والحوار والتعاون والالتزام بالتسوية السلمية للتراعات.

تتقاسم الديانات والثقافات مجموعة مشتركة من القيم العالمية. إن مفاهيم السلام والتسامح والمساواة والمشاركة واحترام الإنسانية هي الرسالة الجوهرية لجميع الأديان في العالم. ولذلك، يجب ألا يُسمح بأن يصبح الدين والثقافة مصدرا للانقسام، كما يصوران في بعض الأحيان في سياق الحياة المعاصرة. ويجب أن نعزز بوحدانية الجنس البشري وفرديته وعدم قابليته للتجزئة وكذلك البشرية جمعاء، بغض النظر عن الدين أو الثقافة المعينة التي ننتمي إليها.

على مر التاريخ، أدى الجشع والمصلحة الذاتية إلى عدم المساواة والتوتر بين المجتمعات. وهذا يؤدي في نهاية المطاف إلى حالات الصراع. ولا يمكن تجنب نشوب

للمساعدة على ضمان تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة، بطرق منها اتخاذ تدابير للمصالحة مثل المسامحة والعطف.

الكثير منا يصلي يوميا من أجل المغفرة ونحن نسامح الآخرين. ولا يمكن أن تكون هناك مصالحة بدون مسامحة وعطف. ومع ذلك، أود أن أؤكد على أنه لا ينبغي للتسامح والعطف أن يتغاضيا أبدا عن الظلم. ولا يمكن المسامحة بدون إجراء حوار. ولا يمكن أن يكون هناك حوار بدون الاحترام والتفاهم المتبادل.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه يجب على الأمم المتحدة السعي لتحقيق السلام باتباع طريقتين أو سبيلتين منفصلين ولكن متوازيين: الطرق السياسية، من خلال أدوات السياسة، والطرق النابعة من العقائد، من خلال الحوار بين الأديان أو الحوار بين المعتقدات. ويوفر الحوار قوة داخلية يمكنها التوصل إلى صيغة أسرع وأرسخ من أجل بناء عالم الحرية والعدالة والسلام وحضارة المحبة، وبالتالي إعطاء الحياة للعالم الذي تصوره صاحب المزامير - عالم تسود فيه المحبة والحقيقة وتجتمع العدالة والسلام.

بما أن الأديان يوحدنا إيمان واحد راسخ - الإيمان بآله واحد مقدس وخالد ومهيمن - فإنه ينبع من هذا الحوار بين الأديان قوة داخلية ليس بوسع أي حكومة توفيرها. وتستطيع تلك القوة أن تحصن إيماننا وتوحد الناس من مختلف الديانات والثقافات وتجعلهم يفهمون بعضهم بعضا بشكل أفضل وتعمق روح التواضع وتمحو الكبرياء والغضب الكراهية والتعصب، وتبعث فينا الآمال في أوقات الأزمات. وبالتالي، أود أن أطلب مرة أخرى، بالنيابة عن مقدمي مشروع قرارنا الرئيسيين الآخرين، أن نعتمد مشروع القرار، بعد مشاورات كافية، بتوافق الآراء، كما فعلنا سنويا منذ عام ٢٠٠٤.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا ليتولى عرض مشروع القرار A/64/L.13.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني ويسعدني باسم حكومة وشعب جنوب أفريقيا أن أتولى عرض مشروع القرار A/64/L.13 المتعلق بإعلان يوم ١٨ تموز/يوليه، يوم مولد نيلسون مانديلا، اليوم الدولي لنيلسون مانديلا. إنني أفعل ذلك باسم كل مقدمي مشروع القرار الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/64/L.13، وأشكر هذه البلدان على رعايتها ودعمها الثابت. ونود، بصفة خاصة، أن نشكر رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز على دعمهم وتأييدهم لهذه المبادرة.

منذ نشر هذه الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، باراغواي، بربادوس، بلجيكا، بلغاريا، بليز، بوتان، بولندا، بيلاروس، تركمانستان، تشاد، الجبل الأسود، جزر سليمان، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سيشيل، غيانا، فرنسا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كوت ديفوار، كولومبيا، لايفيا، ليتوانيا، مالطة، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليونان. وبذلك يزيد العدد الإجمالي على ١٦٠ مقدا لمشروع القرار. ونشكرهم جميعا بنفس القدر.

في ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٩، كرس ملايين الناس من كل أرجاء العالم ٦٧ دقيقة أو أكثر من وقتهم لخدمة المجتمع، بوحى من أعمال نيلسون مانديلا، وبدوره. وكان عمل أولئك الملايين من الناس، رجالا ونساء وشبابا من كل

الصراعات إلا من خلال التفاهم والمشاركة والتضحية والحوار بين الأطراف المعنية. ندرك أن السلام لا يمكن أن يتحقق من دون حوار. والتحدي الذي نواجهه كل يوم هو استبدال الخوف بالقبول والمضيقة بالتسامح، والكراهية بالاحترام. التعاون - وليس صدام الحضارات - يجب أن يكون نموذجا لمساعدتنا الجماعية. إن تعزيز التفاهم والوثام والتعاون بين الأديان والثقافات هو السبيل الذي لا غنى عنه ونستطيع من خلاله رفع ستار الجهل وسوء الفهم والتعصب الذي أصبح منتشرًا بشكل مأساوي في الأوقات الأخيرة.

في عالم اليوم، لا نغالي مهما أكدنا على ضرورة الحوار والتعاون والوثام بين الأديان في سياق النزاعات السياسية والأمنية الجارية.

لقد أدت أزمات المال والغذاء والوقود المتعددة إلى تفاقم الانقسام. وكى نجعل عالمنا مكانا أفضل، علينا أن نتشارك المسؤولية لإبراز ونشر قيمنا للسلام والتسامح والمساواة والمشاركة واحترام الإنسانية.

تدرك باكستان تماما الحاجة المتزايدة إلى تعزيز الوثام الديني والثقافي وضرورة الحوار بين الأديان. لقد اتخذنا عدة مبادرات مهمة لتعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف المعتقدات والأديان على المستوى الوطني وفي كل المحافل الدولية الرئيسية، بما في ذلك مشروع القرار الذي شاركنا في تقديمه مع الفلبين والمعنون "تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام" (A/64/L.15).

وإنني على ثقة بأن مشروع القرار سيُعتمد بالإجماع من قبل الجمعية العامة. وسيكون ذلك بمثابة تأكيد من أعضاء المجتمع الدولي على الالتزام المشترك بالنهوض بأهداف التفاهم العالمي، والوثام والسلام، وكذلك الأمن والرخاء لجميع الأمم والشعوب المنتمية إلى جميع المعتقدات والثقافات.

والتفاوض على المواجهة، هي المثل العليا التي عكسها نيلسون مانديلا طوال حياته.

وربما تكون الطريقة المناسبة الوحيدة للإعراب عن التقدير لهذا الرجل العظيم هي تذكّر حياته العامة والسياسية. ولذلك، اسمحو لي أن أعرض لمحات عن نيلسون مانديلا من خلال كلماته.

في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٦٤، وكان يُحاكم بتهمة الخيانة لقيادته كفاح المؤتمر الوطني الأفريقي ضد دولة الفصل العنصري، تحدث نيلسون مانديلا دفاعاً عن نفسه لمدة أربع ساعات، وهو يعلم أن حكم الإعدام محتمل. وقال،

”لقد كافحتُ ضد هيمنة البيض وكافحتُ ضد هيمنة السود. لقد تمسكتُ بمثل مجتمع ديمقراطي وحر يعيش فيه الجميع معا في وئام ومساواة، إنه وضع مثالي، أمل أن أحيّا من أجله ولتحقيقه. لكن إذا استدعى الأمر، فهو مثال مستعد أن أموت من أجله“.

ولدى الإفراج عنه بعد ٢٧ عاما في سجن وحشي وغير إنساني، وجه نيلسون مانديلا كلمة إلى الشعب الجنوب أفريقي وقال،

”أقف هنا أمامكم لا كني، لكن كخادم متواضع لكم، للشعب. لقد مكنتني تضحياتكم البطولية المتواصلة من أن أكون هنا اليوم. ولذلك فإن السنوات المتبقية في حياتي في أيديكم“.

غير أنه كان يأسف على شيء واحد في ذلك اليوم. لقد كان حوله كثير من المراسلين والكاميرات والمؤيدين لحظة وضع قدمه خارج السجن فلم تُتَح له فرصة وداع موظفي السجن، الذين كان يعتز بهم لأنهم كانوا وسيلة اتصاله الوحيدة بالبشر لفترة طويلة.

أرجاء العالم ومن كل قطاعات المجتمع مصدر إلهامنا لتقدم مشروع القرار هذا إلى الجمعية العامة.

خلال الأيام السوداء للفصل العنصري، قال نيلسون روليهاهلا مانديلا: ”أن تكون حرا ليس مجرد أن يتزع المرء أغلاله، وإنما أن يحيا بطريقة تحترم وتعزز حرية الآخرين“. وعندما حطمت أغلال الفصل العنصري في بلدنا، جسد هذه الكلمات، موضحا أن المنتصرين والمنهزمين يمكن أن يعيشوا معا في سلام. إن قيادة مانديلا خلال أصعب أوقات جنوب أفريقيا وأكثرها إشراقا كافية لجعله بطلا إلى الأبد في كتبنا للتاريخ.

ولكن إرثه أكبر من هذا. لقد أصبح من خلال أعماله الرائعة وشخصيته المتميزة بوصلة أخلاقية يمكننا أن نتطلع جميعا إليها. والحق إن نيلسون مانديلا شخصية دولية ورمزا للأمل للشعوب المقهورة والمهمشة في جميع أرجاء العالم. لقد كرس حياته لخدمة الإنسانية وأسهم بدرجة كبيرة في تعزيز ثقافة السلام في جميع أنحاء العالم. لقد عمل نيلسون مانديلا بلا كلل في الكفاح من أجل الديمقراطية ومن أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان دوليا. إن مساهمة نيلسون مانديلا في حل النزاعات وتحقيق المصالحة وحقوق الطفل ورفع شأن الفقراء تحظى بالتقدير في جميع أنحاء العالم. لقد مُنح العديد من الجوائز والأوسمة، بما في ذلك جائزة نوبل للسلام. لكن حتى عندما كان يحظى بالتقدير العظيم، كان منكرا للذات. والمثال الذي لا يُنسى على هذا كان عندما أهدى جائزة نوبل للسلام إلى ”شعب بلدي الشجاع، السود والبيض، الذين عانوا وتكبدوا الكثير“.

لقد أصبح نيلسون مانديلا أحد أعظم الزعماء الذين أيدوا وعززوا بثبات المثل العليا للأمم المتحدة. إنها المثل العليا للأمم المتحدة، التي يمثلها انتصار الوحدة على الانقسام

خاطفة على هذه المناظر الرائعة التي تحيط بي، ولكي أنظر إلى الوراثة فأتبين المسافة التي قطعتها. لكن ليس بمقدوري أن أستريح إلا لهذه اللحظة، لأن الحرية إذ تأتي تجلب معها مسؤوليات، وإنني لا أجزؤ على أن أتلكأ لأن مشواري الطويل لم ينته بعد“.

وبهذه الروح نتعهد نحن، شعب جنوب أفريقيا، بأن نعمل معا لإحياء ”أوبونتو“، لتوفير مجتمع أفضل للجميع وبأن نسهم مساهمة إيجابية للبشرية، على أساس التعاطف والتواضع والاحترام والتسامح والوحدة.

إن اعتماد الجمعية العامة لمشروع هذا القرار ينبغي أن يخدم كتذكرة دائمة بالحاجة لإجابة السؤال الذي طرحه نيلسون مانديلا على هذه الجمعية العامة عندما قال،

”يتمثل تحدي عصرنا الكبير الذي تواجهه الأمم المتحدة في الإجابة على هذا السؤال: ’نظرا لتكافل أمم العالم، ما الذي يمكن ويجب أن نفعله حتى نضمن أن تسود الديمقراطية والسلام والازدهار في كل مكان؟‘“ (A/49/PV.14)

ونأمل أن يؤيد ويرعى سائر أعضاء الأمم المتحدة مشروع القرار المعروض علينا، وأن تحتفل بلايين الناس الممثلين هنا، كل عام، بدءا من عام ٢٠١٠، بيوم ١٨ تموز/يوليه باعتباره اليوم الدولي لنيلسون مانديلا. ونحن بذلك العمل، نجعل البوصلة الأخلاقية لنيلسون مانديلا أكثر إشراقا وأكبر حتى يتسنى لنا أن نرى بوضوح أكثر فيما نسعى في هذه القاعة العظيمة لتحقيق حلم نيلسون مانديلا القابل للتطبيق.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

لا يحالف كل جيل الحظ بأن يشهد بروز شخصية تتمتع بمكانة دولية فريدة لها تأثير كبير على حياة الناس في أنحاء العالم. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعرب عن تقديره

وفي ١٠ أيار/مايو ١٩٩٤، وقف نيلسون مانديلا أمام حشد من الناس في بريتوريا بعد أداء اليمين الدستورية كأول رئيس منتخب ديمقراطيا لجنوب أفريقيا الحرة، وقال، ”أن أوان اندمال الجراح، وجاءت لحظة سد الفجوة التي فرقنا. وحن وقت البناء“.

وبعد أن قرر اعتزال العمل العام، خاطب مانديلا الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٨ لآخر مرة. وقال إن آفات العالم الاجتماعية ليست نابعة من قوى الطبيعة أو لعنة من الله، إنما هي نابعة من القرارات التي يتخذها الناس أو يرفضون اتخاذها، وناشد كل الموجودين في هذه القاعة الكبرى ألا،

”يسمحوا بأن يُنكر على أحد حريته كما أنكرت علينا، ولا بأن يُحول أحد إلى لاجئ كما حوّلنا، ولا أن يُحكم على أحد بأن يجوع كما حُكم علينا، ولا أن يُجرد أحد من كرامته الإنسانية كما جُردنا“ (A/53/PV.7، صفحة ١٧)

ومضى يقول:

”وآئد سيعلن التاريخ وبلايين الناس في العالم كله أننا كنا محقين في حلمنا، وأنا جهدنا كي تدب الحياة في حلم قابل للتحقيق“ (المصدر نفسه) إن مانديلا ليس إلها أو قديسا. إنه مجرد إنسان تصرف بأسلوب أكثر حكمة، وأقوى قليلا وأفضل قليلا من بقيتنا. وهذا واضح في كلماته في سيرته الذاتية القيّمة، المسيرة الطويلة نحو الحرية:

”لقد سرتُ هذا الطريق الطويل نحو الحرية. وحاولتُ ألا أتعثّر، وأخطأتُ الخطى على الطريق. لكنني اكتشفتُ سر أنه بعد تسلق تلة مرتفعة، لا يجد المرء سوى المزيد من التلال ليتسلقها. لقد توقفتُ هنا لحظة لكي أستريح، لكي ألقى نظرة

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية):
يسرني أن أتكلم اليوم باسم حركة عدم الانحياز في المناقشة العامة بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال، المعنون "ثقافة السلام"، لأنقل تأييد الحركة الكامل لمبادرة إعلان ١٨ تموز/يوليه من كل عام اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، كما ورد في مشروع القرار A/64/L.13.

لقد غير زعماء كثيرون مستقبل بلدانهم برؤيتهم والتزامهم وتصميمهم، لكن زعماء قليلين أثروا في مسار التاريخ. من قرية صغيرة عند مشارف مدينة أومتاتا في ترانسكاي، في منطقة كافراريا بجنوب أفريقيا، تعلم مانديلا الشاب معنى الحياة والحرية. وأسماء مدرسه نيلسون في أول أيامه الدراسية، وبرهن مانديلا أنه يستحق الاسم الذي أطلق عليه لدى ولادته، روليهلاهلا، الذي يمكن ترجمته بمعني المشاغب.

ومع سن قوانين الفصل العنصري في عام ١٩٤٨، أُرسيَت أسوأ أشكال التمييز العنصري في التاريخ. ولذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن انضم مانديلا إلى المقاتلين من أجل الحرية في بلده سعياً وراء العدل والمساواة. كان الثمن باهظاً، لكن عزمه كان أكبر. ورغم التزامه المبدئي بالمقاومة غير العنيفة، مثل أجيال كثيرة في جنوب أفريقيا تأثرت بتعاليم وأساليب المهاتما غاندي، تم توقيف مانديلا خمس سنوات بتهمة الخيانة. وبعد تبرئته، لم يجد بديلاً سوى اللجوء إلى الكفاح المسلح ضد النظام العنصري. وأصبح زعيم رمح الأمة، الجناح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، يُدان بالخيانة بعد عام.

تشكلت فلسفة مانديلا في الحياة على جزيرة روبن، التي خرج منها كوسيط، وحائز لجائزة نوبل للسلام، وأول رئيس أسود لجنوب أفريقيا. إن سنة خلف القضبان جعلته رمزاً عالمياً لمقاومة العنصرية، لا يزال حياً

للإنجازات الشخصية الهائلة لنيلسون روليهلاهلا مانديلا - الرجل الذي أصبح رمزاً لانتصار الأمل على اليأس والعدل على القمع والسلام على الصراع.

إن قصة التضحية الشخصية التي لا تُصدق لنيلسون مانديلا وإنجازاته من أجل جنوب أفريقيا معروفة جيداً للجميع في هذه القاعة، وستبقى إلى الأبد في الذاكرة بأوفر احترام من قبل كل الدول الديمقراطية. وكما اقتبس ممثل جنوب أفريقيا للتو، كان نيلسون مانديلا مستعداً للموت من أجل مثله الأعلى لإيجاد مجتمع ديمقراطي وحر يعيش فيه كل الناس معاً في وئام وفي ظل فرص متساوية. ولحسن الحظ، عاش عمراً مديداً، وخلال حياته عاش ليحقق تلك المثُل.

إن مشاركة مانديلا والتزامه بهذه المثُل وبالعيش في مجتمع ديمقراطي وحر ما زالت رمزا لأولئك المحرومين في أنحاء العالم من حقوق الإنسان الخاصة بهم ومن حرياتهم الأساسية. ونأمل أن يتمكن كل سجناء الضمير، أينما كانوا، في يوم ما من التمتع بالحرية التي حُرِّموا منها والتي حرم منها مانديلا سنوات كثيرة.

لقد نال عمل السيد مانديلا لبناء السلام وتعزيز المصالحة على المستوى الوطني التقدير المستحق بجوائز على أرفع مستوى، بما فيها جائزة نوبل للسلام. إن إرث نضاله من أجل العدالة الاجتماعية وجهوده لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مستمر إلى يومنا هذا. ونحن نحیی هذه الإنجازات.

إن ما يميزه أيضاً هو قدرته على مس ووجدان الناس العاديين. ويتذكر كثيرون منا سنوات سجن مانديلا الطويلة، ونحن قد تشكّلنا بالمثال الذي وضعه لنا. إن كرامته وتعاطفه في مواجهة تحديات تبدو هائلة جعلت الناس تدرك ما يمكن أن يحققه الفرد والبشر أجمعون.

الشأن من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين.

لقد عانت البشرية من علل اجتماعية مختلفة ارتبطت، للأسف، في أحيان كثيرة بالعرق واللون والجنس والدين وأفضت إلى العديد من الفظائع التاريخية. ورغم الخطوات الجادة التي اتخذها بلدان كثيرة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ورغم التقدم المحرز حتى الآن في تحقيق عالمية العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، ما فتئنا نشهد نمو أشكال جديدة من التعصب والعنصرية في عالمنا اليوم. واقتداء برؤية مانديلا وكفاحه، فإن المداوات الحالية في إطار مجلس حقوق الإنسان بشأن وضع معايير تكاملية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تكتسي أهمية كبرى، لأنها ستسهم في إعادة بناء الثقة ومكافحة كل أشكال التمييز في أنحاء العالم.

ومن الضروري فعلا تكملة جهودنا لتنفيذ التزاماتنا المشتركة. بموجب إعلان وبرنامج عمل ديربان لعام ٢٠٠١ والوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. وينبغي أن تتفادى مساعينا في هذا الصدد أية شروط ملحقة تسعى لفرض مفاهيم خلافية تفتقر إلى الأسس القانونية ولا تأخذ في اعتبارها الأنظمة الاجتماعية والثقافية والقيمية المتباينة للمجتمعات المختلفة أو ربط هذه المفاهيم ببرامج المساعدة الإنمائية. وتعتقد حركة عدم الانحياز أنه لن يتسنى القضاء على هذه الظاهرة السلبية إلا من خلال تعزيز تصميم وعمل المجتمع الدولي في سياق نهج متعدد الأوجه، بالترادف مع جهودنا لتعزيز مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

إن تعزيز التعاون على المستوى الدولي لتعميق الحوار والتفاهم المتبادل والتعليم المستنير يكتسي أهمية مماثلة، وينبغي

يلهم الجهود الحالية في أنحاء العالم للقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

كان مانديلا أحد زعماء حركة عدم الانحياز الذين اضطلعوا بدور أساسي ونشط على مر السنوات بشأن القضايا التي تحظى باهتمام أعضائها وتمثل أهمية حيوية بالنسبة لهم، مثل إنهاء الاستعمار، والقضاء على الفصل العنصري، وصون السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح والحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

لقد اعترف رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في مؤتمر قمتهم الخامس عشر المعقود في شرم الشيخ، بدور مانديلا الرائد في دعم نضال أفريقيا من أجل التحرير وتقرير المصير والوحدة، ومساهمته البارزة لإقامة جنوب أفريقيا غير عنصرية، لا تميز بين الجنسين، وديمقراطية. واعترفوا أيضا بقيمه وتفانيه لخدمة البشرية باعتباره محبا للخير، في مجالات تسوية النزاعات والعلاقات بين الأجناس وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والمصالحة والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل والمجموعات الضعيفة الأخرى ورفع شأن الفقراء والمجتمعات المتخلفة.

وفي تحرك لم يسبق له مثيل، اعتمد رؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز بالإجماع إعلانا خاصا في قمة شرم الشيخ أعربوا فيه عن دعمهم وتضامنهم مع حملة اليوم الدولي لنيلسون مانديلا. ودعوا الدول والشعوب الأعضاء في حركة عدم الانحياز إلى الانضمام للحملة، بما في ذلك تكريس ٦٧ دقيقة من وقتهم لخدمة مجتمعاتهم اعترافا بمساهمة نيلسون مانديلا لمدة ٦٧ عاما في خدمة الإنسانية. وأيد رؤساء الدول والحكومات الدعوة إلى إعلان يوم ١٨ تموز/يوليه، الذي يوافق يوم ميلاد مانديلا، اليوم الدولي لنيلسون مانديلا، وطلبوا اعتماد مشروع قرار في هذا

أن يكون في إطار من الشراكة والتعاون بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات والجمعيات الوطنية. ومن المهم في هذا الصدد مواصلة تعزيز جهودنا لتعزيز حرية التعبير وفقا لالتزاماتنا بموجب الأدوات الدولية القائمة لحقوق الإنسان بأسلوب يحول دون زيادة مشاعر الكراهية والعنصرية، ويشجع المفكرين ووسائل الإعلام على الاضطلاع بمسؤولياتهم في بناء الوعي وتثقيف المجتمعات ومواجهة الاتجاهات التي تروج للتعصب والتراخ.

وتتطلع حركة عدم الانحياز إلى إعلان الأمم المتحدة ١٨ تموز/يوليه يوما دوليا سنويا لنيلسون مانديلا. وتأمل الحركة ألا يكون الاحتفال بهذا اليوم تقديرا لتاريخ هذا القائد العظيم فحسب، ولكن أيضا أن يصبح تذكرة بالتزام المجتمع الدولي ببذل أقصى ما في استطاعته للوفاء بتعهداته لمكافحة كل أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يرتبط بذلك من تعصب ولنشر ثقافة السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.